



349.297:K19fA

القاسمي، جمال الدين محمد بن محمد

الفتوى في الاسلام.

FEB 9 1967

349.297

K19fA

APR 9 1961

18 Jun 66

1-Feb 68

2  
r  
r  
e  
•  
y

# فهرس

## كتاب الفتوى في الاسلام

| صفحة |  |
|------|--|
| ٢    | خطبة الكتاب والباحث لتأليفه وان موضوعه من اهم ما يحتاج اليه  |
| ٣    | اول من قام بتصيب الفتوى في الاسلام   |
| ٤    | كتابة الفتوى من العهد النبوي   |
| ٥    | المفتون من الصحابة وطبقاتهم في الفتيا  |
| ٦    | حالة الفتوى في عهد التابعين وتابعيهم   |
| ٧    | المفتون بالشام من التابعين   |
| ٨    | حالة الناس في الفتيا قبل المائة الرابعة وبعدها   |
| ٩    | ما روي من تهيب السلف للفتيا  |
| ١٠   | معنى الفتوى اللغوي   |
| ١١   | وراثه المفتي للمقام النبوي   |
| ١٢   | بيان ان المفتي والعالم والمجتهد والفقيه الفاظ مترادفة في الاصول  |
| ١٣   | ما اشترطه الاصوليون في المفتي  |
| ١٤   | فتوى الفاسق والمستور واهل الاهواء والخوارج   |
| ١٥   | بحث الفتوى للقاضي  |
| ١٦   | تقسيم المتأخرين المفتي الى مستقل وغير مستقل  |
| ١٧   | حكم المقلد بفتي بما هو مقلد فيه  |
| ١٨   | احكام المفتين . الاول الاتقاء فرض كفاية الخ . الثاني اذا افتى بشي . ثم   |
| ١٩   | رجع عنه الخ . الثالث يحرم التساهل في الفتوى الخ  |
| ٢٠   | الرابع لا بفتي في حال تغير خلقه الخ الخامس يتبرع في الفتوى وحكم اخذ الاجرة والمهدية  |
| ٢١   | السادس لا يجوز ان بفتي في الايمان ونحوها الا بعد معرفته بحرف بلد الخالف الخ . السابع اذا كانت فتواه تقلا يعتمد علي كتاب موثوق به الخ |



- الثامن اذا اُفتي في حادثة ثم تجددت يعيد نظره الخ
- ٢٢ التاسع . لا يقتصر على قوله في المسألة خلاف او قولان
- ٢٣ اداب الفتوى . الاول يلزم ان يبين الجواب الخ الثاني يكتب جواب ما في الرقعة الثالث يرفق ببعيد الفهم الخ . الرابع بتأمل الرقعة تأملا شافيا الخ الخامس يقرأها على حاضره ويشاوره وفيه ذم الاستئثار برأي او كتاب واحد
- ٢٤ السادس يكتب بخط واضح الخ . السابع ادب كتابة الفتوى
- ٢٥ الثامن يختصر في جوابه للامانة الخ . التاسع ترويه في فتاوي الردة وعدم تسرع . العاشر اذا ضاق موضع الجواب لا يكتبه في رقعة اخرى الخ
- ٢٦ الحادي عشر حذر المفتي من الميل مع الهوى الخ . الثاني عشر تغليظه الجواب للمصلحة . الثالث عشر تقديم الاسبق فالاسبق الخ
- ٢٧ الرابع عشر جوابه في الميراث بالافصاح . الخامس عشر جوابه اذا رأى في الرقعة خط غيره الخ
- ٢٨ السادس عشر اذا لم يفهم السؤال يكتب يزاد في الشرح الخ السابع عشر لا مانع من ذكره الحجة الخ
- ٢٩ الثامن عشر لا يجيب العامة بالتفصيل في مسائل الكلام
- آداب المستفتي وصفته واحكامه الاول تعريف المستفتي
- ٣٠ الثاني يجب عليه البحث عن العلم
- ٣١ الثالث للعامي ان يتخير اي مذهب لانه لا مذهب له . الرابع اذا اختلفت عليه فتوى مفتين
- ٣٢ الخامس اذا لم يكن في الموضوع الامت و احد الخ . السادس اذا تجددت له الواقعة هل يعيد الاستفتاء . السابع له ان يستفتي بنفسه وله ان يبعث ثقة
- ٣٣ الثامن يتأدب مع المفتي الخ التاسع ادب كاتب الرقعة . العاشر اذا لم يجد مفتيا الخ
- ٣٤ من اُفتي بالحديث الصحيح مخالفا لمذهبه
- ٣٥ ايثار الفتوى بالآثار السلفية
- عناية المفتي بتعليل الاحكام وبيان امرارها
- ٣٦ حظر الفتوى بنسخ نص الا تبص ( هذا البحث من اهم المباحث )

- ٣٨ وجوب تحري المفتي من الاقوال أرجحها
- ٤١ الحذر من الفتاوي في تحمين البدع ووجوب الرجوع الى ماآخذها  
استفتاء القاب
- ٤٢ تغير الفتوى بتغير الاحوال والرد الى المصالح
- بحث قولهم في الفتوى هذا حكم الله او فما حكم الله في كذا
- ٤٤ الحذر من رد النصر بالتأويل
- ٤٥ الفتوى في امر لم يقع
- المواضع التي يجب فيها على المفتي المناظرة او يستحب وشرح فوائدها
- ٤٧ نموذج من فتاوي القرن السابع وتوقيع عدة مفتين على فتوى واحدة
- ٥٠ حاجة المفتين الى معرفة العلوم الرياضية
- ٥١ تحري المفتي في مسائل الطلاق المجمع عليه والافوى دليلا
- ٥٢ حكم تولية طالب الافتاء
- ٥٣ اشتراط علم المولي باهلية من يوليه لصحة التولية
- ٥٤ حكم الاشتراط في الفتوى ان تكون على مذهب معين
- ٥٥ الحسبة على المفتين وامثالهم
- ٥٦ دلالة العالم للمستفتي على غيره
- هل يقول المفتي في المسألة قولان ونوادير في ذلك
- ٥٧ اجناس الفتيا التي ترد على المفتين
- ٥٨ استعانة المفتي بمراجعة كتب المذاهب واختلاف الائمة
- ٦٢ اعراض المفتي عن المقلد الخصم
- ٦٣ ما على المفتي اذا عرف الحق
- ٦٤ تورع المفتي عن التضليل والتكفير
- ٦٥ انقاء المفتي التسرع في دعوى الاجماع
- ٦٦ المفتي والعالم بازاء من ينزهه بالالقاب
- ٦٧ خوض بعض المفتين في التلفيق
- ٦٩ ما يعمل المفتي اذا لخص اقوال الائمة
- ٧٠ نعمة الآداب في هذا الباب



( تصحيح غلط )

| صفحة | سطر | خطاً          | صوابه       |
|------|-----|---------------|-------------|
| ٢    | ٤   | حاجيا         | حاجيا       |
| ٧    | ٨   | تعطير الشام   | تعطير الشام |
| ٦٢   | ١٩  | ثم خرج منه دم | ثم مس فرجه  |



# كتاب

كُفْلًا

الفتوى في الاسلام

تأليف

الاستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي

الدمشقي

طبع في المجلد السادس

من

مجلة المقتبس بدمشق

فكيف بمنصب التوقيع عن رب الارض والسماوات فحقيق بمن اقيم في هذا المنصب ان يعد له عدته وان يتأهب له أهيمته وان يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به فان الله ناصره وهاديه وكيف لا وهو المنصب الذي تولاه بنفسه رب الارباب فقال تعالى ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب ) وكفى بما تولاه الله بنفسه تعالى شرفاً وجلالة اذ يقول في كتابه « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » وليعلم المفتي عمن يتوب في فتواه وليوقن انه مسؤول غداً وموقوف بين يدي الله

واول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين عبد الله ورسوله وامينه على وحيه وسفيره بينه وبين عباده فكان يفتي عن الله بوجه المبين وكان كما قال له احكم الحاكمين « قل ما سألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين » فكانت فتاويه عليه السلام جوامع الاحكام ومشتملة على فصل الخطاب وهي في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم اليها ثانية الكتاب وليس لاحد من المسلمين العدول عنها ما وجد اليها سبيلاً وقد امر الله عباده بالرد اليها حيث يقول « فان تنازعتم في شئ » فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلاً »  
( كتابة الفتوى من العهد النبوي )

عن ابي هريرة قال : لما فُتحت مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الخطبة خطبة النبي صلى الله عليه وسلم قال فقام رجل من اليمن يقال له ابو شاة فقال يا رسول الله اكتبوا لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اكتبوا لابي شاة : يعني الخطبة ، وعن ابي هريرة قال : لم يكن احد من اصحاب محمد اكثر حديثاً مني الا عبد الله بن عمرو فانه كتب ولم اكتب ، وعن عبد الله بن عمرو قال : كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اريد حفظه فنهتني قريش وقالوا : اترك كل شيء اسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتكلم في الرضا والغضب فامسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاولماً بآء بعه الى فيه وقال : اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه الا حق .

اخرجها الحافظ ابن عبد البر في كتاب جامع العلم في باب الرخصة في كتاب العلم وعززها بأثار عدة منها عن سعد بن ابراهيم قال : امرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبها دفترًا دفترًا فبعث الى كل ارض له عليها سلطان دفترًا .



( المفتون من الصحابة وطبقاتهم في الفتيا )

قام بالفتوى بعد النبي صلى الله عليه وسلم علماء الصحابة رضوان الله عليهم قال ابن القيم : والذين حفظت عنهم الفتوى من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ونيف وثلاثون نفساً . ابن رجل وامرأة

وكان المكثرون منهم سبعة عشر من الخطاب ، وعلي بن ابي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ام المؤمنين ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله ابن عمر ،

قال ابو محمد بن حزم : ويمكن ان يجمع من فتوى كل واحد منهم سفر ضخيم قال : وقد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن امير المؤمنين المأمون فتيا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في عشرين كتاباً ، وابو بكر محمد المذكور احداً ائمة الاسلام في العلم والحديث

والموسطون منهم فيما روي عنهم من الفتيا ابو بكر الصديق ، وام سلمة ، وانس بن مالك ، وابو سعيد الخدري ، وابو هريرة ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن الزبير ، وابو موسى الاشعري ، وسعد بن ابي وقاص ، وسلمان الفارسي ، وجابر بن عبد الله ، ومعاذ بن جبل ، ( قال ابن حزم ) فهو لاء ثلاثة عشر يمكن ان يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير جداً ويضاف اليهم طلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمران بن حصين ، وابو بكر ، وعبد الله بن الصامت ، ومعاوية ابن ابي سفيان ،

والباقون منهم مقلون في الفتيا لا يروى عن الواحد منهم الا المسألة والمسألان والزيادة اليسيرة على ذلك ، يمكن ان يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث

( حالة الفتوى في عهد التابعين وتابعيهم )

كان المرجع بعد الصحابة في الفتيا الى كبار التابعين وكانوا منتشرين في البلاد التي عمرها المسلمون بفتوحاتهم ، وقد عد الامام ابن القيم في اوائل اعلام الموقعين عدداً عديداً منهم كما ان كثيراً من الحفاظ الف في طبقاتهم اجزاء ومجلدات واما حالة الفتيا في عهدهم فقد نه عليها ولي الله الدهلوي في الحجة البالغة ١

مثاله : اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب و ابراهيم الزهري وفي عصر مالك وسفيان وبعد ذلك قوم بكرهون الخوض بالرأي ويهابون الفتيا والاستنباط الا لضرورة لا يجدون منها بدءاً ، وكان اكبر همهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عبدالله بن مسعود عن شيء فقال : اني لأكره ان احل لك شيئاً حرمه الله عليك او احرم ما احله الله لك ، وقال معاذ بن جبل : يا ايها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فانه لم يفتاك المسلمون ان يكون فيهم من اذا سئل مرد . وروى نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل وقال ابن عمر لجابر ابن زيد : انك من فقهاء البصرة فلا تفت الا بقرآن ناسخ او سنة ماضية فانك ان فعلت غير ذلك هلكت واهلكت

وقال الامام الدهلوي ايضا<sup>(١)</sup> بعد ان مهد : سروب الاختلاف بين الصحابة في بعض الفتاوى ما مثاله :

فاختلفت مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنهم التابعون كذلك كل واحد ما تيسر له فحفظ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها وجمع المختلف على ما تيسر له ورجح بعض الاقوال على بعض واضمحل في نظرهم بعض الاقوال فعند ذلك صار لكل عالم من علماء التابعين مذهب على حياله فانتصب في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبدالله بن عمر في المدينة وبعدهما الزهري والناضي يحيى بن سعيد ورييمة بن عبد الرحمن فيها واعطاء بن ابي رباح بمكة و ابراهيم النخعي والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطاوس بن كيسان باليمن ومكحول بالشام فافظاً الله اكباداً الى علومهم فرغبوا فيها واخذوا عنهم الحديث وفتاوى الصحابة واقاويلهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم واستفتى منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفعت اليهم الاقضية

وكان سعيد بن المسيب و ابراهيم و امثالها جمعوا ابواب الفقه اجمعها وكان لهم في كل باب اصول تلقوها من السلف : وللبحث تمة بدیعة فانظر ما

وجل فتاوى الصحب والتابعين مروية في الموطآت والمسندات والسنن من كتب الحديث التي لم تشتط تخريج المرفوع وحده من الاحاديث النبوية عدا ما جمع على حدة منها

(١) في باب اسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع



## ( المفتون بالشام من التابعين )

قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : وكان من المفتين بالشام ابو ادريس الخولاني وشرحبيل بن السمط وعبد الله بن ابي زكريا الخزاعي وقبيصة بن ذؤيب الخزاعي وحبان ابن امية وسليمان بن حبيب الحارثي والحارث بن عميرة الزبيدي وخالد بن معدان وعبد الرحمن بن غنم الاشعري وجبير بن نفير ثم كان بعدهم عبد الرحمن بن جبير بن نفير ومكحول وعمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة :

وفيه استقصاء التابعين المفتين من معظم البلاد فانظره وقد استقرأت في كتابي ( تعطير الشام بمآثر دمشق الشام ) كل صحابي وتابعي نزل دمشق من المشاهير واثرتة وعن جمع في هذا الشأن من الحفاظ عليهم الرحمة وكثير منهم حفظ عنه انه قال وافني مجتهداً برأيه وقائماً على الاصول فيما لم يجد فيه نصاً

## ( حالة الناس في الفتيا قبل المائة الرابعة وبعدها )

قال الامام ولي الله الدهلوي في الحجة البالغة تحت هذا العنوان ما مثاله :  
اعلم ان الناس كانوا قبل المائة الرابعة غير مجمعين على التقليد الخالص لمذهب واحد بعينه قال ابو طالب المكي في قوت القلوب : ان الكتب والمجموعات محدثة والقول بمقلالات الناس والفتيا بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له من كل شيء والتفقه على مذهبه لم يكن الناس قديماً على ذلك في القرنين الاول والثاني انتهى  
قال الدهلوي وبعد القرنين حدث فيهم شيء من التخرج غير ان اهل المائة الرابعة لم يكونوا مجمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد والتفقه له والحكاية لقوله كما يظهر من التبع بل كان فيهم العلماء والعامة

وكان من خبر العامة انهم كانوا في المسائل الاجتماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين او جمهور المجتهدين لا يتلدون الا صاحب الشرع وكانوا يتعلمون صفة الوضوء او الفسل والصلاة والزكاة ونحو ذلك من آباءهم او معلمي بلدانهم فيمشون حسب ذلك واذا وقعت لهم واقعة استفوا فيها اي مفت وجدوا من غير تعيين مذهب

وكان من خبر الخاصة انه كان اهل الحديث منهم يشتغلون بالحديث فيخلص اليهم من احاديث النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة مالا يحتاجون معه الى شيء آخر في المسألة من حديث مستفيض او صحيح قد عمل به بعض الفقهاء ولا عذر لئلا يترك العمل به او اقوال متظاهرة لجمهور الصحابة والتابعين مما لا يحسن مخالفتها

فان لم يجد احدهم في المسألة ما يطمئن به قلبه انعارض النقل وعدم وضوح الترجيح ونحو ذلك رجع الى كلام بعض من مضى من الفقهاء فان وجد قولين اختار اوثقهما سواء كان من اهل المدينة او من اهل الكوفة

وكان اهل التخريج منهم يخرجون فيما لا يجدونه مسرحاً ويجهلون في المذهب وكان هؤلاء ينسبون الى مذهب اصحابهم فيقال فلان شافعي وفلان حنفي وكان صاحب الحديث قد ينسب ايضاً الى احد المذاهب لكثرة موافقته له كالفسائي والبيهقي ينسبان الى الشافعي

فكان لا يتولى القضاء ولا الافناء الا مجتهد ولا يسمى الفقيه الا مجتهداً ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يميناً وشمالاً وحدث فيهم امور (منها) الجدل والخلاف في علم الفقه (ومنها) انهم اطمانوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب النمل وهم لا يشعرون وكان سبب ذلك تزامم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المزاخمة في الفتوى كان كل من افق بشيء نوقض في فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام الا بمسير الى تصريح رجل من المتقدمين في المسألة (وايضاً) جور القضاة فان القضاة لما جاز اكثرهم ولم يكونوا امناء لم يقبل منهم الا ما لا يريب العامة فيه ويكون شيئاً قد قيل من قبل (وايضاً) جهل رؤوس الناس واستغناء الناس من لاعلم له بالحديث ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهراً في اكثر المتأخرين وقد نبه عليه ابن الهمام وغيره وفي ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيهاً

(ومنها) ان اقبل اكثرهم على التعمقات في كل فن فمنهم من زعم انه يؤسس علم اسماء الرجال ومعرفة مراتب الجرح والتعديل ثم خرج من ذلك الى التاريخ قديمه وحديثه ومنهم من تفحص عن نوادر الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد الموضوع ومنهم من كثر القيل والقال في اصول الفقه واستنبط كل لاصحاب قواعد جدلية فاورد فاستقصى واجاب ونقص وعرف وقسم فخر طول الكلام تارة وتارة أخرى اختصر ومنهم من ذهب الى هذا بفرض الصور المستبعدة التي من حتمها ان لا يتعرض لها عاقل وبفحص العمومات والايماءات من كلام المخرجين فمن دونهم مما لا يرتضي اسماء عالم ولا جاهل.

وفتنة هذا الجدل والخلاف والتعمق قريية من الفتنة الاولى حين تشاجروا في الملك



وانتصر كل رجل لصاحبه فكما اعقت تلك ملكا عضوضاً ووقائع صماء عمياء . فكذاك  
اعقت هذه جهلاً واختلاطاً وشكوكاً ووهماً مالها من ارجاء<sup>(١)</sup>  
فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف لا يميزون الحق من الباطل ولا الجدل عن  
الاستنباط فالفتية يومئذ هو الثرثار المتشدد الذي حفظ اقوال الفقهاء قويها وضعيفها  
من غير تمييز ومسردها بشقشقة شديقه والمحدث من عد الاحاديث صحيحها وسقيمها وهذا  
كهد الامار بقوة الحية

ولا اقول ذلك كلياً مطرداً فان لله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم وهم حجة  
الله في ارضه وان قلوا ولم يأت قرن بعد ذلك الا وهو اكثر فتنة واوفر تقليداً واشد  
انتزاعاً للامانة من صدور الرجال حتى اطمأنوا بترك الخوض في امر الدين وبأن يقولوا  
انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون والى الله المشتكى وهو المستعان وبه الثقة  
وعليه التكلان انتهى كلام ولي الله الدهلوي

( ما روي عن تهاب السلف للفتيا )

قال الامام النووي في مقدمة شرح المذهب : اعلم ان الافتاء عظيم الخطر كبير الموقع  
كثير الفضل لان المفتي وارث الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وقائم بفرض الكفاية  
لكنه معرض للخطاء ولهذا قالوا : المفتي موقع عن الله تعالى : وروينا عن ابن المنكر  
قال : العالم بين الله وخلته فلينظر كيف يدخل بينهم .

وروي عن السلف وفضلاء الخلف من التوقف عن الفتيا اشياء كثيرة معروفة  
نذكر منها احرفاً رويها عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال : ادركت عشرين ومائة من  
الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل احدهم عن المسألة فيردها هذا  
الى هذا وهذا الى هذا حتى ترفع الى الاول وفي رواية مامنهم من يحدث بمحدث الا ود  
ان اخاه كفاه اياه ولا يستفتي عن شيء الا ود ان اخاه كفاه الفتيا وعن الشعبي والحسن  
وابي حصين ( بفتح الحاء ) رحمهم الله قالوا : ان احداً لم ليفتي في المسألة ولو وردت على  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجمع لها اهل بدر وعن سفوان بن عيينة ومخنفون : اجسر

(١) قل الدهلوي قبل ذلك فأي مذهب كان اصحابه مشهورين وسد اليهم القضاء  
والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس انتشر في اقطار الارض ولم يزل ينشر كل  
حين واي مذهب كان اصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والافتاء ولم يرغب فيهم الناس  
اندرس بعد حين اهـ

الناس على الفتيا اقلهم علماً : وعن الشافعي رضي الله عنه وقد سئل عن مسألة فلم يجب فقيل له فقال حتى ادري ان الفضل في السكوت او في الجواب وعن الاثرم سمعت احمد ابن حنبل رحمه الله يكثر ان يقول : لا ادري : وذلك مما عرف الاقاول فيه وعن الهيثم بن جميل قال شهدت مالكاً سئل عن ثنائي واربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها لا ادري وعن مالك ايضاً رحمه الله : ربما كان يسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها وكان يقول : من اجاب فينبغي قبل الجواب ان يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب وقال ابو حنيفة رحمه الله : لولا الفرق من الله تعالى ان يضيع العلم ما اقتبست يكون لهم المهناً وعلي الوزر واقوالهم في هذا كثيرة معروفة وقال الصميري والخطيب : قل من حرص على الفتيا وسابق اليها وثابر عليها الاقل توفيقه واضطرب في امره واذا كان كارهاً لذلك غير مؤثر له ما وجد عنه مندوحة واحال الامر فيه على غيره كانت المعرفة له من الله اكثر والصلاح في جوابه اغلب واستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتها عن مسألة وكلت اليها وان اعطيتها عن غير مسألة اعنت عليها

### ( معنى الفتوى اللغوي )

قال الراغب : الفتيا والفتوى الجواب عما يشكل من الاحكام ويقال استفتيت فاناني بكذا قال « ويستفتونك في النساء قل الله بفتيكم فيهن » « فاستفتهم » « افتوني في رؤياي »

وفي ( النهاية ) : يقال افتاه في المسألة يعني اذا اجابه والاسم الفتوى . وفي الحديث : ان اربعة تقاتوا اليه عليه السلام : اي تحاكموا من الفتوى ومنه الحديث : الاثم ما حاك في صدرك وان افتاك الناس عنه وافقوك : اي وان جعلوا لك فيه رخصة وجوازا وفي ( المصباح ) : الفتوى بالواو بفتح الفاء وبالياء فتضم امم من افنى العالم اذا بين الحكم ويقال اصله من الفتى وهو الشاب الفتوى<sup>(١)</sup> والجمع الفتاوى بكسر الواو على الاصل وقيل يجوز الفتح للتخفيف انتهى وعبارته تفيد ان الفتوى بالفتح لا غير خلافا لما يقتضيه كلام القاموس من جواز الضم والفتح فقد نوقش فيه ولذا قال شارحه العلامة الفاسي : المصريح به في امهات اللغة واكثر مصنفات الصرف ان الفتيا بالياء لا تكون الا مضمومة وان الفتوى بالواو لا تكون الا مفتوحة :

(١) فكان المفتي بقوي السائل يجواب حاجته



وفي ( اساس البلاغة ) : وفلان من اهل الفتوى والفقهاء وتعالوا ففانونا وتفتانوا اليه  
تحاكموا قال الطرماح :

هلم الى قضاة الغوث فاسأل  
برهطك والبيان لدى القضاة  
انخ بفناء اشدق من عدسي  
ومن جرم وهم اهل التفاني  
وقال عمر بن ابي ربيعة  
فبت افانيها فلا هي ترعوي  
بجود ولا تبدي اباء فتجخلا  
اي اسائلها

### ( وراثة المفتي للمقام النبوي )

قال الامام ابو اسحق الشاطبي<sup>(١)</sup> المفتي قائم في الامة مقام النبي صلى الله عليه وسلم  
والدليل على ذلك امور ( احدها ) النقل الشرعي في الحديث ان العلماء ورثة الانبياء وان  
الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وانما ورثوا العلم : وفي الصحيح : **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا**  
**بِقَدْحٍ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى أَتَى لَارِي الرَّبِّيَ يُخْرِجُ مِنْ أَغْفَارِي ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ**  
**ابْنَ الْخَطَّابِ قَالُوا فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْعِلْمُ : وَهُوَ فِي مَعْنَى الْمِيرَاثِ وَبَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى**  
**اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَذِيرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى « إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ » وَقَالَ فِي الْعِلْمِ « فُلُوكُمْ نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ**  
**مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ »** الآية واشباه ذلك ( والثاني ) انه نائب  
عنه في تبليغ الاحكام لقوله : **الَا يُبْلِغُ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ : وَقَالَ بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**  
**وَقَالَ : تَسْمَعُونَ وَيَسْمَعُ مِنْكُمْ وَيَسْمَعُ مَنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ : وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَائِمًا**  
**مَقَامَ النَّبِيِّ ( والثالث ) ان المفتي شارع من وجه لان ما يبلغه من الشريعة اما منقول عن**  
**صاحبها واما مستنبط من المنقول فالاول يكون فيه مبلغاً والثاني يكون فيه قائماً مقامه**  
**في انشاء الاحكام وانشاء الاحكام انما هو للشارع فاذا كان المجتمع انشاء الاحكام بحسب**  
**نظره واجتهاده فهو من هذا الوجه شارع واجب اتباعه والعمل على وفق ما قاله وهذه**  
**هي الخلافة على التحقيق<sup>(٢)</sup> بل التسم الذي هو مبلغ فيه لا بد من نظره فيه من جهة فهم المعاني**  
**من الالفاظ الشرعية ومن جهة تحقيق مناطها وتنزيلها على الاحكام وكلا الامرين راجع**  
**اليه فيها فقد قام مقام الشارع ايضاً في هذا المعنى وقد جاء في الحديث : ان من قرأ القرآن**  
**فقد ادرجت النبوة بين جنبيه : وعلى الجملة فالمفتي مخبر عن الله كالنبي وموقع للشريعة كمن**  
**انعمال المكلفين بحسب نظره كالنبي ونافذ امره في الامة بمنشور الخلافة كالنبي ولذلك**

(١) في الموافقات جزء (٢) يشير الى حديث اللهم ارحم خلفائي

سموا اولي الامر وقرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله في قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم » والادلة على هذا المعنى كثيرة

( بيان ان المفتي والعالم والمجتهد والفقهاء الفاظ مترادفة في الاصول )

قال الشهاب ابن قاسم العبادي في شرح قول امام الحرمين في الورقات « وصفة المفتي الخ : والمجتهد والمفتي واحد . وقال في شرح قوله « وليس للعالم ان يقلد » اي المجتهد المطلق فانه المراد من العالم كالمفتي حيث اطلق في الاصول

وقال ايضا في شرح قول المحلي : والمفتي هو المجتهد : يحتمل ارادة اتحادهما مفهوماً وارادة اتحادهما ماصداً ولعل الثاني اقرب انتهى

وقال السبكي في جمع الجوامع والمجتهد الفقيه : قال المحلي : كما قال فيما تقدم نقله عنه في اوائل الكتاب : والفقيه المجتهد لان كلا منهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر : قال العطار اي فهو ليس من قبيل التعريف وانما هو من قبيل بيان الما صدق فتساوى الافراد واختلف المفهوم

وفي فتح القدير لابن الهمام : قد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن يحفظ اقوال المجتهد فليس بمنته والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد على وجه الحكاية فعرف ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي ليأخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد احد امرين اما ان يكون له فيه سند اليه او يأخذه عن كتاب معروف تداولته الايدي فحو كتب محمد بن الحسن ونحوها لانه بمنزلة الخبر المتواتر او المشهور .

( ما اشترطه الاصوليون في المفتي )

قال الامام الصيرفي : موضوع هذا الاسم يعني المفتي لمن قام للناس بامر دينهم وعلم جمل عموم القرآن وخصوصه وناسخه ومنسوخه وكذلك السنن والاستنباط ولم يوضع لمن علم مسألة وادرك حقيقتها فمن بلغ هذه المرتبة سموه بهذا الاسم ومن استحقه افني فيما استفتي

وقال ابن السمعاني : المفتي من استكمل فيه ثلاث شرائط الاجتهاد والعدالة والكف عن الترخيص والتساهل<sup>(١)</sup>



وقال الامام الشاطبي<sup>(١)</sup> المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور فلا يذهب بهم مذهب الشدة ولا يميل بهم الى طرف الانحلال والدليل على هذا انه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة ومقصد الشارع من المكلف الحمل على العوسط من غير افراط ولا تفريط فاذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع ولذلك كان ماخرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين وايضاً فان هذا المذهب كان المفهوم من شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه الاكرمين وقد رد عليه السلام التبتل وقال لمعاذ لما اطال بالناس في الصلاة : افتان انت يا معاذ : وقال : ان منكم منفرين . وقال : عليكم من العمل ما تطيقون فان الله لا يميل حتى تملاوا . وقال احب العمل الى الله مادام عليه صاحبه وان قل ورد عليهم الوصال . وكثير من هذا وايضاً فان الخروج الى الاطراف خارج عن العدل ولا تقوم به مصلحة الخلق اما في طرف التشديد فانه مهلكة واما في طرف الانحلال فكذلك ايضاً لان المستفتي اذا ذهب به مذهب العنت والخرج بغض اليه الدين وادى الى الانقطاع عن سلوك طريق الآخرة وهو مشاهد واما اذا ذهب به مذهب الانحلال كان مظنة للمشي مع الهوى والشهوة والشرع انما جاء بالنهي عن الهوى واتباع الهوى مهلك والادلة كثيرة فعلى هذا يكون الميل الى الرخص في الفتيا باطلاق مضاداً للمشي على التوسط كما ان الميل الى التشديد مضاد له ايضاً وربما فهم بعض الناس ان ترك الترخص تشديد فلا يجعل بينهما وسطاً وهذا غلط والوسط هو معظم الشريعة وام الكتاب ومن تأمل موارد الاحكام بالاستقراء التام عرف ذلك واكثر من هذا شأنه من اهل الانتماء الى العلم يتعلق بالخلاف الوارد في المسائل العلمية بحيث يتجرى الفتوى بالقول الذي يوافق هوى المستفتي بناءً منه على ان الفتوى بالقول المخالف لهواه تشديد عليه وخرج في حقه وان الخلاف انما كانت رحمة لهذا المعنى وليس بين التشديد والتخفيف واسطة وهذا قلب للمعنى المقصود في الشريعة فان اتباع الهوى ليس من المشقات التي يترخص بسببها وان الخلاف انما هو رحمة من جهة اخرى وان الشريعة حمل على العوسط لا على مطلق التخفيف — والا لزم ارتفاع مطلق التكليف من حيث هو حرج ومخالف للهوى ولا على مطلق التشديد فليأخذ الموفق في هذا الموضع حذره فانه منزلة قدمه على وضوح الامر فيه انتهى

وقال الامام ابو اسحق الشيرازي في الملح<sup>١</sup> في باب صفة المفتي والمستفتي : وينبغي ان يكون المفتي عارفاً بطرق الاحكام وهي الكتاب والذي يجب ان يعرف من ذلك ما يتعلق بذكر الاحكام والحلال والحرام دون ما فيه من القصص والامثال والمواعظ والاخبار ويحيط بالسنن المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان الاحكام ويعرف الطرق التي يعرف بها ما يحتاج اليه من الكتاب والسنة من احكام الخطاب وموارد الكلام ومصادره من الحقيقة والحجاز والعام والخاص والمجمل والمفصل والمطلق والمقيد والمنطوق والمفهوم ويعرف من اللغة والنحو ما يعرف به مراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم في خطابهما ويعرف احكام افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما تقتضيه ويعرف الناسخ من ذلك والمنسوخ واحكام النسخ وما يتعلق به ويعرف اجماع السلف وخلافهم ويعرف ما يعتد به من ذلك وما لا يعتد به ويعرف القياس والاجتهاد والاصول التي يجوز تعليلها وما لا يجوز والافصاف التي يجوز ان يعمل بها وما لا يجوز وكيفية انتزاع العال ويعرف ترتيب الادلة بعضها على بعض وتقديم الاولى منها ووجوه الترجيح ويجب ان يكون ثقة مأموماً لا يتساهل في امر الدين انتهى

وقال الامام النووي في مقدمة شرح المذهب : وينبغي ان يكون المفتي ظاهراً الورع مشهوراً بالديانة الظاهرة والصيانة الباهرة ( ثم قال ) : شرط المفتي كونه ثقة مأموماً منزهاً عن الفسق وخوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن رصين الفكر صحيح النظر والاستنباط متيقظاً سواء فيه الحر والعبد والمرأة والاعمى والاخرس اذا كتب او فهمت اشارته

قال الشيخ ابو عمرو ابن الصلاح : وينبغي ان يكون كالراوي في انه لا يؤثر فيه قرابة وعداوة وجرف نفع ودفع ضرر ولأن المفتي في حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص فكان كالراوي لا كالشاهد وفتواه لا يرتبط بها الزام بخلاف حكم القاضي ( قال ) وذكر صاحب الحاوي ان المفتي اذا نابذ في فتواه شخصاً معيناً صار خصماً معانداً فترد فتواه على من عاداه كما ترد شهادته عليه اذا وقعت انتهى

( فتوى الفاسق والمستور واهل الاهواء والخوارج )

قال الامام النووي في مقدمة شرح المذهب : نقل الخطيب البغدادي اجماع المسلمين

(١) من اهم كتب الاصول وقد طبع مع بعض تعليقاتنا عليه

على ان الفاسق لا تصح فتواه ( لغيره ) وانه يجب عليه اذا وقعت له واقعة ان يعمل  
باجتهاد نفسه

واما المستور وهو الذي ظاهره العدالة ولم تختبر عدالته باطنا ففيه وجهان اصحهما  
جواز فتواه لان العدالة الباطنة يعتبر معرفتها على غير القضاة والثاني لا تجوز كالشهادة  
قال الصميري : وتصح فتوى اهل الاحواء والخوارج ومن لا يكفر بدعته  
ولا بنفسه :

### ( بحث الفتوى للقاضي )

قال الامام النووي : والناضي كغيره في جواز الفتيا بلا كراهة هذا هو الصحيح  
وقيل له الفتوى في العبادات ومالا يتعلق بالقضاء وفي القضاء وجهان لاصحابنا احدهما  
الجواز لانه اهل والثاني لا لانه موضع تهمة وقال ابن المنذر نكره الفتوى في مسائل  
الاحكام وقال شريح انا اقضي ولا افتي :

### ( تقسيم المتأخرين المفتي الى مستقل وغير مستقل )

قال الامام النووي قال ابو عمرو — ابن الصلاح — المفتون قسمان مستقل وغيره  
فالمستقل شرطه مع ما ذكرناه ان يكون فقيها بمعرفة ادلة الاحكام الشرعية من الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس وما اتحت بها على التفصيل وقد فصلت في كتب الفقه فيسرت  
وان يكون عالما بما يشترط في الادلة ووجوه دلالتها وبكيفية اقتباس الاحكام منها وهذا  
مستفاد من اصول الفقه = وعارفاً من علوم القرآن والحديث والناسخ والنسوخ والنحو  
واللغة والصرف واختلاف العلماء واتفاقهم بالقدر الذي يتمكن معه من الوفاء بشروط  
الادلة والاقتباس منها = ذا دربة وارتياض في استعمال ذلك = عالماً بالفقه ضابطاً  
لامهات مسائله وتفاريعه فمن جمع هذه الاوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الذي يتأدى  
به فرض الكفاية وهو المجتهد المطلق المستقل لانه مستقل بالادلة بغير تقليد وتقليد  
بمذهب احد

قال ابو عمرو : وما شرطناه من حفظه لمسائل الفقه لم يشترط في كثير من الكتب  
المشهورات لكونه ليس شرطاً لمنصب الاجتهاد لان الفقه ثمرته فيناخر عنه وشرط الشيء  
لا يتأخر عنه وشرطه الاستاذ ابو اعين الاسفراييني وصاحبه ابو منصور البغدادي  
وغيرهما واشترط في المفتي الذي يتأدى به فرض الكفاية هو الصحيح وان لم يكن كذلك  
في المجتهد المستقل



ثم لا يشترط ان تكون جميع الاحكام علي ذهنه بل يكفيه كونه حافظاً لمعظمها متمكناً من ادراك الباقي على قرب

وهل يشترط ان يعرف من الحساب ما يتصحح به المسائل الحسابية الفقهية حتى ابو اسحق وابو منصور فيه خلافاً لاصحابنا والاصح اشتراطه .

ثم انما يشترط اجتماع العلوم المذكورة في مفت مطلق في جميع ابواب الشرع واما مفت في باب خاص كالمناسك والفرائض فيكفيه معرفة ذلك الباب كذا قطع به الغزالي وصاحبه ابن برهان ( بفتح الباء ) وغيرها ومنهم من منعه مطلقاً واجازه ابن الصباغ في الفرائض خاصة والاصح جوازه مطلقاً

( القسم الثاني المفتي الذي ليس بمستقل ) ومن دهرطويل عدم المفتي المستقل وصارت الفنوى الى المنتسبين الى ائمة المذاهب المشيوعة <sup>(١)</sup>

ولمفتي المنتسب حالات « احداها » ان لا يكون مقلداً لامامه لا في المذهب ولا في دليله لانصافه بصفة المستقل وانما ينسب اليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد وادعى ابو اسحق هذه الصفة لاصحابنا وحكي عن اصحاب مالك واحمد وداود واكثر الحنفية انهم صاروا الى مذاهب انتمهم تقليداً لهم

والصحیح الذي ذهب اليه المحققون ما ذهب اليه اصحابنا وهو انهم صاروا الى مذهب الشافعي لا تقليداً له بل لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس اسد الطرق ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه وطلبوا معرفة الاحكام بطريق الشافعي « قال النووي » قلت هذا موافق لما امرهم به الشافعي ثم المزني في اول مختصره وغيره بقوله : مع اعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره

ثم فنوى المفتي في هذه الحالة كفنوى المستقل في العمل بها والاعتماد بها في الاجماع والخلاف

« الحالة الثانية » ان يكون مجتهداً مقلداً في مذهب امامه مستقلاً بتقرير اصوله بالدليل

« ١ » نقل العلامة السفاريني الحنبلي في بعض رسائله عن العلامة ابن حمدان انه قال : ان الاجتهاد المطلق الآن ابسر منه في الزمن الاول لان الحديث والفقه قد دوتا وكذا كل ما يتعلق بالاجتهاد من الآيات القرآنية والآثار النبوية واصول الفقه والعربية وغير ذلك لكن الهم قاصرة والرغبات فائرة ونار الخير والجد خامدة وعين الخشية والفكرة جامدة اكتفاء بالتقليد وخلوداً الى الراحة وعدم التسديد وبالله التوفيق اهـ

غير انه لا يتجاوز في ادائه اصول امامه وقواعده وشرطه كونه عالماً بالفقه واصوله وادلة الاحكام تفصيلاً — بصيراً بمسالك الاقيسة والمعاني — تام الارتياض في التخريج والاستنباط فيما بالحاق مالمس منصوصاً عليه لامامه باصوله « الى ان قال النووي » ثم ظاهر كلام الاصحاب ان من هذا حاله لا يتأدى به فرض الكفاية

ثم قد يستقل المقلد في مسألة او باب خاص كما تقدم وله ان يفني فيما لانص فيه لامامه بما يخرج به على اصوله وهو الذي عليه العمل واليه يفرع المفتون من مدد طويلة ثم اذا افنى بتخرجه فالمستفتي مقلد لامامه لاله هكذا قطع به امام الحرمين في كتابه الغياثي قال الشيخ ابو عمرو: ينبغي ان يخرج هذا على خلاف حكاية الشيخ ابو اسحق الشيرازي وغيره ان ما يخرج به اصحابنا هل يجوز نسبته الى الشافعي رحمه الله والاصح انه لا ينسب اليه.

ثم ذكر النووي بقية حالات المنفي المنسب اضربنا عنها لقلة جدواها ولانها فرغت لزم من غير هذا الزمن

وقال العلامة الفناري في فصول البدائع في مسائل الفناوي: يجوز الافناء للمجتهد اتفاقاً ولحاكي قول مجتهد حي سمعه منه مشافهة لان علياً رضي الله عنه اخذ بقول المقداد عن النبي عليه السلام في المذي ولذا يجوز للمرأة ان تعمل في حيضها بنقل زوجها عن المنفي

اما — الافناء — لحاكي قول ميت فمنعه الاكثرون اذ لا قول للميت لان اعتقاد الاجماع مع خلافه وانما صنف كتب الفقه لاستفادة طرق الاجتهاد من تصرفهم ومعرفة المنفق عليه والمختلف فيه قال في المحصول: والاصح عند المتأخرين جوازه لوجهين «الاول» اعتقاد الاجماع على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى وله معنيان «١» ان احكام الشريعة الحمديدية باقية الى آخر الزمان لكونه خاتم النبيين وكل من المجتهدين يثبت الحكم على انه كذلك فهم وان اختلفوا في تعيين الحكم مجمعون ضمناً على بقاءه وجواز تقليد من بعدهم «٢» ان المجتهدين السابقين المختلفين اجمعوا صريحاً على ان من بعدهم اذا اضطروا الى تقليد الميت لعدم الاجتهاد جاز لهم ذلك «الثاني» اذا كان المجتهد الميت ثقة عالماً والحاكي عنه ثقة فاهماً معنى كلامه حصل عند العامي ظن ان حكم الله تعالى ما حكامه والظن حجة حتى لو رجع الى كتاب موثوق به جاز ايضاً كذا في التحصيل

قال في فتاوى العصر في اصول الفقه لابي بكر الرازي رحمه الله فاما ما يوجد من

كلام رجل ومذهبه في كتاب معروف به قد تداولته النسخ يجوز لمن نظر فيه ان يقول  
قال فلان كذا وان لم يسمعه من احد نحو كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك لان  
وجودها الى هذا الوصف بمنزلة خبر المتواتر ولاستفاضة لا يحتاج مثله الى اسناد

وتوفية الكلام فيه ان غير المجتهد ان يفتي بمذهب مجتهد ان كان اهلاً للنظر  
والاستنباط مطلقاً على المآخذ في اقوال امامه اي مجتهداً في ذلك المذهب ومعنى الافتاء  
الاستنباط بمقتضى قواعده لا الحكاية « وقيل » عند عدم المجتهد « وقيل » يجوز مطلقاً  
ومعنى الافتاء اعم من الاستنباط والحكاية وهو النقول عن المحصول انفاً « وقال » ابو  
الحسين لا يجوز مطلقاً « لنا » تكرر افتاء العلماء الغير المجتهدين في جميع الاعصار من غير  
انكار « للمجوز » انه ناقل فلا فرق فيه بين العالم وغيره كالا حديث « قلنا » جواز  
النقل منفق عليه والنزاع فيما هو المعتاد من تخريجه على انه مذهب ابي حنيفة او الشافعي  
رحمه الله كذا في المختصر والمفهوم من غيره ان سفي الحاكى عن الميت خلافاً « للمانع »  
لو جاز لجاز للعامي لانهما في النقل سواء « قلنا » الدليل هو الاجماع وقد جوز للعالم دون  
العامي والفارق علم المآخذ واهلية النظر

ثم عن اصحابنا في ذلك روايات ذكر في التجنيس سئل محمد بن الحسن رحمه الله :  
متى كان للرجل ان يفتي : قال اذا كان صوابه اكثر من خطاه « وقال » ظهير الدين  
الترمذى رحمه الله : لا يجوز للمفتي ان يفتي حتى يعلم من اين قلنا قلنا هل يحتاج الى هذا  
في زماننا ام يكفيه الحفظ قال يكفي الحفظ نقلنا عن الكتب المنححة « وقال » نجم الائمة  
البخاري رحمه الله : الحفظ لا يكفي ولا بد من ذلك الشرط .

وفي عيون الفتاوى : قال عصام بن يوسف رحمه الله . كنت في مأتم قد اجتمع فيه  
اربعة من اصحاب ابي حنيفة زفر وابو يوسف وعافية وقاسم بن معن فاجمعوا على انه  
لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من اين قلنا اه كلام الفخاري

( حكم المقلد يفتي بما هو مقلد فيه )

قال النووي : « فان قيل » هل لمقلدان يفتي بما هو مقلد فيه « قلنا » قطع ابو عبد الله  
الحليمي وابو محمد الجويني وابو الحسن الروباني وغيرهم بتحريمه وقال القفال المروزي  
يجوز : قال ابو عمرو : قول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يتوله من عند نفسه  
بل يضيفه الى امامه الذي قلده « قال » فعلى هذا من عددناه من المفتين المقلدين

« ١ » في النفس شيء من هذا المعنى ويؤيده كلام صاحب الحاوي الآتي



ليسوا بمفتين حقيقة لكن قاموا مقامهم وادوا عنهم عدوا معهم وصيبلهم ان يقولوا مثلاً من مذهب الشافعي كذا ونحو هذا ومن ترك منهم الاضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح ولا بأس بذلك

وذكر صاحب الحاوي في الكافي : اذا عرف حكم حادثة بني علي دليلها ثلاثة اوجه « احدها » يجوز ان يفتي به ويجوز تقليده لانه وصل الى علمه كوصول العالم « والثاني » يجوز ان كان دليلها كتاباً اوسنة ولا يجوز ان كان غيرهما « والثالث » لا يجوز مطلناً وهو الاصح هذا ما قاله ائمة الشافعية وتقدم عن الفناري ما للحنفية

### ( احكام المفتين )

#### « الاول »

قال النووي : الافتاء فرض كفاية فاذا استغنى وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب فان كان فيها غيره وحضر الجواب في حقه ما فرض كفاية وان لم يحضر غيره فوجهان اصحهما لا يتعين والثاني يتمين وهما كالوجهين في مثله في الشهادة ولو سأل عابي عما لم يجب — لم يجب جوابه

#### « الثاني »

اذا افنى بشيء ثم رجع عنه فان اعلم المستفتي برجوعه ولم يكن عمل بالاول لم يجوز العمل به وان كان عمل قبل رجوعه فان خالف دليلاً قاطعاً نزم المستفتي نقض عمله ذلك وان كان في محل اجتهاد لم يلزمه نقضه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وهذا التفصيل ذكره الصميري والخطيب وابو عمرو واتفتوا عليه ولا اعلم خلافاً ويلزم المفتي اعلامه قبل العمل وكذا بعده حيث يجب النقض واذا عمل بفتواه في اطلاق فبان خطؤه وانه خالف القاطع فعن الاستاذ ابي اسحق انه يضمن ان كانت اهلا للفتوى ولا يضمن ان لم يكن اهلا لان المستفتي قصر كذا حكاه الشيخ ابو عمرو وسكت عليه وهو مشكل وينبغي ان يخرج التماس على قولي الغرور المعروفين في باب النصب والنكاح وغيرها او يقطع بعدم الضمان اذ ليس في افتيا الزام ولا الجاء<sup>(١)</sup>

#### ( الثالث )

يحرم التساهل في الفتوى ومن عرف به حرم استفتاؤه فمن التساهل ان لا يثبت

(١) فرقوا بين الفتيا والقضاء بان الفتيا لا الزام فيها واما القضاء ففيه الزام ووجهه

ان المفتي مخير عن الحكم والقاضي ملزم به

ويشعر بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر والفكر فان تقدمت معرفته بالمسئول عنها فلا بأس بالمبادرة وعلى هذا يحمل ما نقل عن الماضين من مبادرة ومن التسهيل ان تحمله الاغراض الفاسدة على تتبع الخيل المحرمة او المكروهة طلباً للترخيص لمن يروم نفعه او التغليظ على من يريد ضرره واما من صح قصده فاحتسب في طلب حيلة لاشبهة فيها ليخلص من ورطة يمين ونحوها فذلك حسن جميل عليه يحكم ما جاء عن السلف من نحو هذا كقول سفيان ( اما العلم الرخصة من ثقة ) واما التشديد فيحسبه كل احد ومن الخيل التي فيها شبهة ويدم فاعلمها الحيلة في سد باب الطلاق

( الرابع )

ينبغي ان لا يفتي في حال تغير خلقه وشغل قلبه بما يمنعه التأمل كغضب وجوع وحزن وفرح غالب ونماس او ملل او حر مزعج او مرض مؤلم او مدافعة حدث وكل حال شغل فيه قلبه ويخرج عن حد الاعتدال فان افتى في بعض هذه الاحوال وهو يرى انه لم يخرج عن الصواب جاز وان كان مخاطراً فيها

( الخامس )

المختار للمصدي للفتوى ان ينبوع بذلك ويجوز ان يأخذ عليه رزقا من بيت المال الا ان ينعين عليه وله كفاية فيحرم على الصحيح

ثم ان كان له رزق لم يجز اخذ اجرة وان لم يكن له رزق فليس له اخذ اجرة من اعيان من يفتيه على الاصح كالحاكم

واحتمل الشيخ ابو حاتم القزويني من اصحابنا قتال له ان يقول يلزمي ان افنيك قولاً واما كتابة الخط فلا فان استأجره على كتابة الخط جاز

قال الصميري : لو اتفق اهل البلد فجعلوا له رزقا من اموالهم على ان ينفق لفتاويهم جاز

( واما الهدية ) فقال ابو المظفر السمعاني له قبولها بخلاف الحاكم فانه يلزمهم حكمه قال ابو عمرو : ينبغي ان يحرم قبولها ان كانت رشوة على ان يفتيه بما يريد كما في الحاكم وسائر ما لا يقابل بعوض

قال الخطيب : وعلى الامام ان يفرض ان نصب نفسه لتدريس الفتى والفتوى في الاحكام ما يفتيه عن الاحتراف ويكون ذلك من بيت المال ثم روى باسناده ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اعطي كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار في السنة

## (السادس)

لا يجوز ان يفتي في الايمان والاقرار ونحوها مما يتعلق بالالفاظ الا ان يكون من اهل بلد الالفاظ او منزلاً منزلتهم في الخبرة بمبرادهم من الفاظهم وعرفهم فيها انتهى كلام النووي . وهكذا نقل ابن فرحون في التبصرة عن الشرافي انه ينبغي للفتي اذا ورد عليه مسنفت لا يعلم انه من اهل البلد الذي فيه الفتى ان لا يفتيه بما عاده يفتي به حتى يسأله عن بلده وهل حدث لم عرف في ذلك اللفظ النووي ام لا وان كان اللفظ عرفياً فهل عرف ذلك البلد موافق لهذا البلد في عرفه ام لا وهذا امر متيقن واجب لا يختلف فيه العلماء وان العادتين متى كانتا في بلدين ليسا سواء ان حكمهما ليس سواء انما اختلف العلماء في العرف واللغة هل يقدم العرف على اللغة ام لا والصحيح تقديمه لانه ناسخ والناسخ مقدم على المنسوخ اجماعاً فكذا هنا انتهى

## (السابع)

لا يجوز لمن كان فتواه نقلاً لمذهب امام اذا اعتمد الكتب ان يعتمد الا على كتاب موثوق بصحته وبانه مذهب ذلك الامام فان وثق بان اصل التصنيف بهذه الصفة لكن لم يلق هذه النسخة معتمدة فلا يستظهر بالنسخ منه متفقة ( قال النووي ) قلت : لا يجوز الفتى اذا اعتمد النقل ان يكتب بمصنف او مصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين واكثر المتأخرين لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والتخريج

## (الثامن)

اذا افتى في حادثة ثم حدث مثلاً فان ذكر الفتوى الاولى ودليلاً بالنسبة الى اصل الشرع ان كان مستقلاً او الى مذهبه منه بآفتى بذلك بلا نظر وان ذكرها ولم يذكر دليلاً ولا طراً ما يوجب رجوعه فتيل له ان يفتي بذلك والاصح وجوب تجديد النظر ومثله القاضي اذا حكم بالاجتهاد ثم وقعت المسألة وكذا تجديد الطلب في التيمم والاجتهاد في القبلة وفيهما الوجهان

قال القاضي ابو الطيب في تعليقه في آخرباب استقبال القبلة : وكذا العامي اذا وقعت له مسألة فساءل عنها ثم وقعت له فيلزمه السؤال ثانية — يعني على الاصح — الا ان تكون مسألة بكثرة وقوعها ويشق عليه إعادة السؤال — عنها فلا يلزم ذلك ويكفي السؤال الاول .



( التاسع )

ينبغي ان لا يقتصر على قوله في المسألة خلاف او قولان او وجهان او روايتان او ترجع الى رأي القاضي او نحو ذلك وهذا ليس بجواب ومقصود المستفتي بيان ما يعمل به فينبغي ان يجزم له بما هو الراجح فان لم يعرفه توقف حتى يظهر او يترك الفنيا كما كان جماعة من كبار اصحابنا يمتنعون عن الافناء .  
هذا ما نقله النووي في شرح المذهب

( آداب الفتوى )

( الاول )

قال النووي . يلزم المفتي ان يبين الجواب بياناً يزيل الاشكال ثم له الاختصار على الجواب شفاهاً فان لم يعرف لسان المستفتي كفاه ترجمة ثقة واحد لانه خبر وله الجواب كتابة وان كانت الكتابة على خطر وكان القاضي ابو حامد كثير الحرب من الفتوى في الرقاع

قال الصميري : وليس من الادب كون السؤال بخط المفتي فاما باملائه وتمذهبه فواقع وكان الشيخ ابو اسحق الشيرازي يكتب السؤال على ورق له ثم يكتب الجواب

واذا كان في الرقعة مسائل فالاحسن ترتيب الجواب على ترتيب السؤال ولو ترك الترتيب فلا بأس

واذا كان في المسألة تفصيل لم يطلق الجواب فانه خطأ ثم له ان يستفصل السائل ان حضر ويكتب السؤال في رقعة أخرى ثم يجيب وهذا اولى واسلم وله ان يقتصر على جواب احد الاقسام اذا علم انه الواقع للسائل ثم يقول هذا اذا كان الامر كذا وله ان يفصل الاقسام في جوابه . ويذكر حكم كل قسم لكن هذا كرهه ابو الحسن القاسبي من ائمة المالكية وغيره وقالوا : هذا نعيم للناس الفجور واذا لم يجد المفتي من يسأله فصل الاقسام واجتهد في بيانها واستيعابها

( الثاني )

ليس له ان يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقعة اذا لم يكن في الرقعة تعرض له بل يكتب جواب ما في الرقعة فان اراد جواب ما ليس فيها فليقل ان كان الامر

كذا وكذا فجوابه كذا واستحب العلماء ان يزيد على ما في الرقعة بما له تعلق بها مما يحتاج اليه السائل لحديث : هو الطهور ماؤه الحل ميتته :<sup>(١)</sup>  
( الثالث )

اذا كان المستفتي بعيد الفهم فليرفق به ويصبر على تفهم سؤاله وتفهم جوابه فان ثوابه جزيل

( الرابع )

ليتمل الرقعة تأملاً شافياً وآخرها أكد فان السؤال في آخرها وقد بتقيد الجميع بكلمة في آخرها ويغفل عنها

قال الميرى : وقال بعض العلماء ينبغي ان يكون توقف في المسألة السهلة كالصعبة ليعتاده وكان محمد بن الحسن يفعله

واذا وجد كلمة مشبهة سأل المستفتي عنها وتقطها وشكلها وكذا ان وجد لحنًا فاحشًا او خطأ يحيل المعنى اصلحه وان رأى بياضًا في اثناء السطر او آخره خط عليه او شغله لانه ربما قصد المفتي بالابذاء فكتب في البياض ما يفسدها كما بلى به القاضي ابو حامد المرزوي<sup>(٢)</sup>

« الخامس »

يستحب ان يقرأها على حاضر به من هو اهل لذلك ويشاورهم ويأخذ منهم برفق وانصاف وان كانوا دونه ولا مذمة للاقتداء بالسلف ورجاء ظهور ما قد يخفى عليه الا ان يكون فيها ما يوجب ابداءه او يؤثر السائل كتمانته او في اشاعته مفسدة<sup>(٣)</sup>

(١) اي فانه سئل عليه السلام عن ماء البحر فاجاب عنه وزاد حكم ميتته

يجديته هذا

(٢) ما ذكره بذلك على انه كانت الفتاوى تنوارد الى العلماء بخطوط المستفتين فلذا نبه من كتب في ادب الفتوى الى مثل ما ذكره كيلا يقع في محذور وان كانت الفتوى من عهد السلطان سليم صارت توجه الى عالم واحد الا انه لم يزل في ضواحي البلاد وبعض الاقاليم رجوع كثير من الناس الى فتاوى العلماء بدون تقيد بالمفتي الموظف فهذه الشروط والتنبيهات تقيد مثل اولئك حتى الآن اهـ

(٣) ليتأمل التنبيه على المشاورة في الفتوى والاستدلال بحال السلف على الشورى فيها وطرحها على انظار الراشخين بل ومن دونهم وليوازن بين هذا وما آلت اليه من

## (السادس)

ليكتب الجواب بخط واضح وسط لادقيق خاف ولا غليظ جاف ويتوسط في سطورها  
بين توسيعها وتضييقها وتكون عبارته واضحة صحيحة يفهمها العامة ولا يزدريها الخاصة  
واسحب بعضهم ان لا تختلف اقلامه وخطه خوف من التزوير ولئلا يشبه خطه  
قال الصميري : وقل ما وجد التزوير عن المفتي لان الله تعالى حرس امر الدين  
واذا كتب الجواب اعاد نظره فيه خوفاً من اخلال وقع فيه واخلال بعض  
المسئول عنه

## (السابع)

اذا كان هر المبتدي فالعادة قديماً وحدثاً ان يكتب في الناحية اليسرى من الورقة  
قال الصميري وغيره : وان كتب في وسط الرقعة او من حاشيتها فلا عيب عليه ولا يكتب  
فوق البسملة بحال وان يدعو اذا راد الانتهاء وجاء عن مكحول ومالك رحمهما الله الاستعاذة  
من الشيطان ويسمي الله تعالى ويحمده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وليقل  
« رب اشرح لي صدري الآية » ونحو ذلك

قال الصميري وعادة كثيرين ان يبدؤا فتدويهم : الجواب وبالله التوفيق . وحذف  
آخرون قال النووي الخنار قول ذلك مطناً واحسنه الابتداء بقوله الحمد لله لحدث : كل  
امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجند . وينبغي ان يقول بلسانه وبكتبه

قال الصميري : ولا بدع ختم جوابه بقوله وبالله التوفيق او والله اعلم او والله الموفق  
( قال ) ولا يقبح قوله : الجواب عندنا او الذي عندنا او الذي نقول به او نذهب  
اليه او نراء كذا لانه من اهل ذلك ( قال ) واذا اغض السائل الدعاء بالمفتي او الصلاة  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الفتوى الحق المفتي ذلك بخطه فان العادة  
جارية به

قال النووي : واذا ختم الجواب بقوله والله اعلم ونحوه مما سبق فليكتب بعده :

الاستئثار برأي او الاستبداد بكتاب ولا حول ولا قوة الا بالله وقد نقل ابن عبد  
البر في كتاب جامع العلم عن المسيب بن رافع قال : كان اذا جاء الشيء من القضاء  
ليس في الكتاب ولا في السنة يرفع الامراء فجمع له اهل العلم فما اجتمع عليه رأيهم  
فهو الحق ( ص ١٩٠ )



كتبه فلان او فلان بن فلان الفلاني فينسب الى مايعرف به من قبيلة او بلدة او صفة فان كان مشهوراً بالاسم او غيره فلا بأس بالاختصار عليه

قال الصميري وينبغي اذا تعلقت الفتوى بالسلطان ان بدعوله فيقول: وعلى ولي الامر والسلطان اصلحة الله او سدده او قوى الله عزمه واصلاح به او شد الله ازره ولا يقال اطال الله بقاءه فليست من الفاظ السلف

( قال النووي ) نقل ابو جعفر النحاس وغيره اتفاق العلماء على كراهة قول اطال الله بقاءك وفي صحيح مسلم في حديث ام حبيبة رضي الله عنها اشارة الى ان الاولى ترك نحو هذا من الدعاء بطول البقاء واشباهه

( الثامن )

ليختصر جوابه ويكون بحيث يفهمه العامة قال طاحب الخاوي: يقول يجوز او لا يجوز او حق او باطل وحكي شيخه الصميري عن شيخه القاضي ابي حامد انه كان يختصر غاية مايمكنه واستفتي في مسألة آخرها يجوز ام لا فكتب لا وبالله التوفيق انتهى

قلت استحباب الاختصار ليس على اطلاقه بل هو في امر جلي لا حاجة الى الاطناب فيه او في جواب لعامي وهو ما تغلب فيه الفتاوي واما الفتاوي في المسائل المهمة فلا يستكثر فيها مجلد الا ان البحث هنا ليس في امثالها

( التاسع )

قال الصميري والخطيب: اذا مثل عمن قال: انا اصدق من محمد بن عبد الله او الصلاة لعب وشبه ذلك: فلا يبادر بقوله: هذا حلال الدم او عليه القتل بل يقول ان صح هذا باقراره او بالبينه استتابه السلطان فان تاب قبلت توبته وان لم يقب ففعل به كذا وكذا وبالغ في ذلك واشبهه

( قال ) وان تكلم بشيء محتمل وجوهاً يكفر ببعضها دون بعض قال يسأل هذا القائل فان قال: اردت كذا فالجواب كذا

( العاشر )

ينبغي اذا ضاق موضع الجواب ان لا يكتبه في رقعة أخرى خوفاً من الحيلة ولهذا قالوا يصل جوابه بآخر سطر ولا بدع فرجة لئلا يزيد السائل شيئاً يفسدها واذا كان موضع الجواب ورقة ملصقة كتب على الالتصاق

## (الحادي عشر)

اذا ظهر للمفتي ان الجواب خلاف غرض المستفتي وانه لا يرضى بكتابته في ورقته  
فليقتصر على مشافهته بالجواب

وليحذر ان يميل في فتواه مع المستفتي او ينصحه ووجوه الميل كثيرة لانتحي ومنها ان  
يكتب في جوابه ما هو له ويترك ما هو عليه

وايس له ان يبدأ في مسائل الدعوى واليانات بوجوه المخلص منها واذا سألهم احدهم  
وقال : باي شيء بندفع كذا وكذا لم يجبه كيلا يتوصل بذلك الى ابطال حق <sup>(١)</sup> وله

ان يسأله عن حاله فيما ادعى عليه فاذا شرحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع  
( قال الصميري ) : وبذبحي للمفتي اذا رأى للسائل طريقاً يرشده اليه او ينهيه عليه :

يعني ما لم يضر غيره ضرراً بغير حق ( قال ) مكن حلف لا ينفق على زوجته شهراً يقول  
تعطيها من صداقها او قرضاً او بيعاً ثم تبرئها وكما حكى ان رجلاً قال لابي حنيفه رحمه  
الله : حلفت اني اطا امرأتني في شهر رمضان ولا اكفر ولا اعصي : فقال : سافر بها :

## (الثاني عشر)

قال الصميري : اذا رأى المفتي المصلحة ان يفتي العامي بما فيه تغليظ وهو مما  
لا يعتقد ظاهره وله فيه تأويل جاز ذلك زجراً له ولا مثاله ممن قل دينه ومروته

## (الثالث عشر)

يجب على المفتي عند اجتماع الوقائع بحضرته ان يقدم الاسبق فالاسبق كما يفعله  
القاضي في الخصوم <sup>(٢)</sup> وهذا فيما يجب فيه الافناء فان تساوا او جهل السابق قدم بالقرعة  
والصحيح انه يجوز تقديم المرأة والمسافر الذي شد رحله وفي تأخيرها ضرر بتخلفه عن  
رفقته ونحو ذلك على من سبقهما الا اذا كثرت المسافرين والنساء بحيث يلحق غيرهم بتقديمهم  
ضرر كثير فيعود الى التقديم بالسبق او القرعة

(١) ليعتبر بذلك بعض المحامين وامناء الفتوى وكتاب المحاكم الذين يلقنون المخلص  
بأجر او بغير اجر وليذكروا ما أخذ عليهم في ميثاق الايمان من النصيحة للخلق والهيول  
بالحق والقيام بالنسب والشهادة بالعدل اه منه

(٢) هذا الادب من اهم ما يجب العناية به لاسيما على القاضي وارى للقاضي وقت  
حضوره سماع الدعوى ان يقف على بابه حاجباً يدخل عليه مدعيّاً بعد آخر وفي ذلك  
بله الترتيب وانتظام امر مجلسه وراحة البال قيامه بما يجب من سماع الدعوى باصفا تام

## (الرابع عشر)

قال الصميري وابو عمرو : اذا سئل عن ميراث فليست العادة ان يشترط في الورثة عدم الرق والكفر والقتل وغيرها من موانع الميراث بل المطلق محمول على ذلك بخلاف ما اذا اطلق الاخوة والاخوات والاعمام فلا بد ان يقول في الاخوات من اب وام او من اب او من ام

واذا كان في المذكورين في رقعة الاستفتاء من لا يرث افصح بسقوطه فقال : وسقط فلان وان كان سقوطه في حال دون حال قال وسقط فلان في هذه الصورة او نحو ذلك لئلا يتوهم انه لا يرث بحال

قال الصميري وغيره : وحسن ان يقول : نقسم التركة بعد اخراج ما يجب لتقديمه من دين او وصية ان كنا

## (الخامس عشر)

اذا رأى المفتي في رقعة الاستفتاء خط غيره ممن هو اهل للفتوى <sup>(١)</sup> وخطه فيها صحيح موافق لما عنده قال الخطيب وغيره : كتب تحت خطه « هذا جواب صحيح وبه اقوال » او يكتب « جوابي مثل هذا » وان شاء ذكر الحكم بعبارة المختص من عبارة الذي كتب واما اذا رأى فيها خط من ليس اهلاً للفتوى فقال الصميري : لا يفني معه لان في ذلك تقرير المنكر بل يضرب على ذلك <sup>(٢)</sup> بامر صاحب الرقعة وله انتهاز السائل وزجره وتعريفه فيج ما اتاه وانه كان واجباً عليه البحث عن اهل الفتوى وطلب من هو اهل لذلك <sup>(٣)</sup> ( قال ) والاولى في هذا الموضوع ان يشار على صاحبها بابدالها فان ابى ذلك اجابه شفاهاً ( قال ابو عمرو ) : اذا خاف فتنة من الضرب على فتيا العادم الاهلية

وسكون المجلس مما يشوش عليه في شأنها وتفرغ قلبه للقضاء فيها وتوحد وجهه اليها واما ما عليه الآن من دخول مدع باثر آخر بعقب سائل وتزاحم المدعين والكتاب فذلك مما يجب التفكير باصلاحه وارى ايضاً ان يعلن القاضي عدم قبول الزيارة لاحد ما كائناً من كان وقت جلوسه للحكم والقضاء وعسى ان يتفكر في ذلك ان شاء الله اه منه (١) اي على القاعدة القديمة من نوارد العلماء بخطوطهم على فتوى واحدة قبل احتكاكها بفرد في القرون الاخيرة اه منه

(٢) اي يعلم بالقلم عليه بخط مستطيل اشارة الى عدم صحته اه منه

(٣) سيأتي بيان ذلك مفصلاً في آداب المستفتي اه منه



ولم تكن خطأ عدل الى الامتناع من الفتيا معه فان غلبت فتاويه لشغله على منصبها بجاه او تلبس او غير ذلك بحيث صار امتناع الامل من الفتيا ضاراً بالمستفتي فليفت فان ذلك اهلون الضررين ولينلطف مع ذلك في اظهار قصوره لمن يحمله

اما اذا وجد فتيا من اهل وهي خطأ مطلقا لمخالفتها القاطع او خطأ على مذهب من يفتي ذلك المفتي على مذهبه قطعاً فلا يجوز له الامتناع من الفتيا تاركاً للتنبيه على خطاها اذا لم يلق ذلك غيره بل عليه الضرب عليها عند تيسره والابدال او تقطيع الرقعة باذن صاحبها او نحو ذلك واذا تعذر ذلك وما يقوم مقامه كتب صواب جوابه عند ذلك الخطاء ثم ان كان الخطي اهلًا للفتيا فحسن ان يعاد اليه باذن صاحبها اما اذا وجد فيها فتيا اهل الفتوى وهي على خلاف ما يراه هو غير انه لا يقطع بخطاها فليقتصر على جواب نفسه ولا يتعرض لفتيا غيره بخطئة ولا اعتراض قال صاحب الحاوي : لا يسوغ لفتي اذا استفتي ان يتعرض لجواب غيره برد ولا تحطئة ويجب بما عنده من موافقة او مخالفة <sup>(١)</sup>

( السادس عشر )

اذا لم يفهم المفتي السؤال اصلاً ولم يحضر صاحب الواقعة قال الصميري كتب : يزاد في الشرح لنجيب عنه او لم افهم ما فيها فاجيب ( قال ) وقال — بعضهم لا يكتب شيئاً اصلاً ( قال ) ورأيت بعضهم كتب في هذا يحضر السائل لمخاطبه شفاهاً .  
قال الخطيب : ينبغي له اذا لم يفهم الجواب ان يرشد المستفتي الى مفت آخر ان كان والا فليمسك حتى يعلم الجواب .

قال الصميري : واذا كان في رقعة الاستفتاء مسائل فهم بعضها دون بعض او فهمها كلها ولم يرد الجواب في بعضها او احتاج في بعضها الى تأمل او مطالعة اجاب عما اراد وسكت عن الباقي

( السابع عشر )

ليس ينكر ان يذكر المفتي في فتواه الحجة اذا كانت نصاً واضحاً قال الصميري : لا يذكر الحجة ان افتي عامياً ويذكرها ان افتي فقيهاً ( قال ) ولم تجر العادة ان يذكر

(١) ليتأمل اللبيب كلام الامام الزروي هذا المأثور عن هو لام الاعلام وكيف لم يسوغوا لمن كان من اهل الفتوى ورجالها ان يتعرض لفتوى غيره واوجبوا ان يجب بما عنده ولينظر من يشغل على فتاوي الاعلام برد او تحطئة وبينة وبين مقامها بعد الثريا عن الثرى وليعتبر وليستعبر اهـ

في فتواه طريق الاجتهاد ووجه القياس والاستدلال<sup>(١)</sup> الا ان تتعلق الفتوى بقضاء قاض فيومي فيها الى طريق الاجتهاد ويلوح بالنكتة وكذا اذا اتى غيره فيها بغلط فيفعل ذلك او ينبه على ما ذهب اليه

وقد يحتاج المفتي في بعض الوقائع الى ان يشدد ويبالغ فيقول : وهذا اجماع المسلمين او لا اعلم في هذا خلافا او فن خالف هذا فتد خالف الواجب وعدل عن الصواب او فقد اثم وفسق او ولى ولي الامر ان يأخذ بهذا ولا يهمل الامر وما اشبه هذه الالفاظ على حسب ما تقتضيه المصلحة وبوجه الحال

( الثامن عشر )

قال الشيخ ابو عمرو : ليس له اذا استفتي في شيء من المسائل الكلامية ان يفتي بالتفصيل بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوض في ذلك فان كانت المسألة مما يؤمن في تفصيل جوابها من ضرر الخوض<sup>(٢)</sup> كان الجواب تفصيلا وعلى هذا ونحوه يحمل ما جاء عن بعض السلف من الفتوى في بعض المسائل الكلامية وذكر امام الحرمين في كتابه الغياثي ان الامام يحرص ما امكنه على جمع عامة الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك<sup>(٣)</sup>

( آداب المستفتي وصفته واحكامه )<sup>(٤)</sup>

« الاول »

المستفتي كل من لم يبلغ درجة المفتي فهو فيما يسأل عنه من الاحكام الشرعية مستفت بتقايد من نفسه

(١) يعني الفتاوى الموجزة لعامة او من لا يرغب الا في الحكم وحده واما الفتاوى التي طلب فيها الاسهاب في ذلك فليس الكلام فيها كما بيناه قبل اه منه (٢) كأن كانت لتحقيق حق او فصل خلاف او اراد المستفتي الوقوف على اطراف المسألة وما ذهب اليها ارباب المقالات فلا مانع من التفصيل بل هو من اهم ما يجب التمهيد الحق كما فعل شيخ الاسلام ابن تيمية في فتاويه من بسطه المقال في ذلك وكذلك غيره ممن توسع في ذلك من ائمة الفتوى والاجتهاد اه منه (٣) اسهب حجة الاسلام الغزالي في اثار مذهب السلف والدعوة اليه في كتابه الجام العوام عن علم الكلام وكذا الامام الذهبي في كتابه العلوق قبله شيخه شمس الدين ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الاسلامية على حرب المعطلة والجهمية وكلها مطبوعة مندولة بحمده تعالى اه منه «٤» عن مقدمة شرح المذهب للنووي

والمختار في التقليد انه قبول قول من يجوز عليه الاصرار على الخطاء بغير حجة على  
عين ما قبل قوله فيه .

ويجب عليه الاستفتاء اذا نزلت به حادثة يجب عليه علم حكمها  
فان لم يجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرحيل الى من يفتيه وان بعدت داره  
وقد رحل خلائق من السلف في المسألة الواحدة الايام والليالي  
« الثاني »

يجب عليه قطعاً البحث الذي يعرف به اهلية من يستفتيه للافتاء اذا لم يكن  
عارفاً باهليته

فلا يجوز له استفتاء من انتسب الى العلم وانتصب للتدريس والاقراء وغيرها من  
العلماء بمجرد انتسابه وانتصابه لذلك

ويجوز استفتاء من استفاض كونه اهلاً للفتوى وقال به بعض اصحابنا المتأخرين : انما  
يعتمد قوله انا اهل للفتوى لاشهرته بذلك ولا يكتفى بالاستفاضة ولا بالتواتر لان  
الاستفاضة والشهرة من العامة لا يوثق بها وقد يكون اصلها التلبس واما التواتر فلا  
يفيد العلم اذا لم يستند الى معلوم محسوس : والصحيح هو الاول لان اقدامه عليها  
اخبار منه باهليته فان الصورة مفروضة فيمن وثق بديانته ويجوز استفتاء من المشهور  
المذكور باهليته

قال الشيخ ابو اسحق الشيرازي رحمه الله وغيره : يقبل في اهليته خبر العدل الواحد  
قال ابو عمرو : ينبغي ان يشترط في المخبر ان يكون عنده من العلم والبصر ما يميز به التلبس  
من غيره فلا يعتمد في ذلك على آحاد العامة لكثرة ما يتطرق اليهم من التلبس في ذلك  
واذا اجتمع اثنان او اكثر ممن يجوز استفتاءهم فهل يجب عليه الاجتهاد في اعيانهم  
والبحث عن الاعلم والاورع الاوثق ليقلده دون غيره فيه وجهان ( احدهما ) لا يجب بل له  
استفتاء من شاء منهم لان الجميع اهل وقد اسقطنا الاجتهاد عن العامي وهذا الوجه  
هو الصحيح عند اصحابنا العراقيين ( والثاني ) يجب لانه يمكنه هذا القدر من الاجتهاد  
بالبحث والسؤال وشواهد الاحوال وهذا الوجه قول ابي العباس ابن سريج واختاره  
النفال المرزوي وهو الصحيح عند القاضي حسين والاول اظهر وهو الظاهر من  
حال الاولين

قال ابو عمرو رحمه الله : لكن من اطلع على الاوثق فالأظهر انه يلزمه تقليده كما



يجب ارجح الدليلين واثق الروايتين . ثم هذا يلزمه تقليد الاورع من العالمين والاعلم من الورعين فان كان احدهما اعلم والآخر اورع قلد الاعلم على الاصح وفي جواز تقليد الميت وجهان ( الصحيح ) جوازه لان المذاهب لاتموت بموت اصحابها ( والثاني ) لايحوز لفوت اهليته كالفاسق ( قال النووي ) وهذا ضعيف لاسباب في هذه الاعصار

## ( الثالث )

هل يجوز للعامي ان يتخير اي مذهب شاء قال الشيخ ينظر ان كان منتسباً الى مذهب بنينا على وجهين حكاهما القاضي حسين في قول ان العامي هل له مذهب ام لا ( احدهما ) لا مذهب له لان المذهب لعارف الادلة فعلى هذا له ان يستفتي من شاء من حنفي وشافعي وغيرها ( والثاني ) له مذهب فلا يجوز له مخالفته

وان لم يكن منتسباً يني على وجهين حكاهما ابن برهان في العامي هل يلزمه ان يتمذهب بمذهب مفت يأخذ برخصه وعزائمه « احدهما » لا يلزمه كما لم يلزمه في العصر الاول ان يختص بتقليده عالمًا بعينه فعلى هذا هل له ان يستفتي من شاء ام يجب عليه البحث عن اسد المذاهب واصحابها اصلاً ليقلد اهله فيه وجهان مذكوران كالوجهين السابقين في البحث عن الاعلم والاثق من المفتين « والثاني » يلزمه وبه قطع ابو الحسين الكيا ( ١ ) وهو جار في كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من الفقهاء واصحاب سائر العلوم

## « الرابع »

اذا اختلفت عليه فتوى مفتين فقيه خمسة اوجه للاصحاب « احدها » يأخذ باغلاظها « والثاني » باخفاها « والثالث » يجتهد في الاولى يأخذ بفتوى الاعلم لا الاورع كما سبق واختاره السمعاني الكبير ونص الشافعي رضي الله عنه على مثله في القبلة « والرابع » يسأل مفتياً آخر فيأخذ بفتوى من وافقه « والخامس » يتخير فيأخذ بفتوى ايهما شاء واختاره ابو اسحق الشيرازي وجماعة .

قال الشيخ ابو عمرو : المختاران عليه ان يبحث عن الارجح فيعمل به فانه حكم التعارض فيبحث عن الاوثق بين المفتين فيعمل بفتواه :

وقال النووي : الذي اختاره الشيخ ليس بقوي بل الاظهر احد الالوجه الثلاثة وهي الثالث والرابع والخامس والظاهر ان الخامس اظهرها لانه ليس من الاجتهاد

( ١ ) بكسر الكاف وفتح الياء لفظ عجمي . معناه الكبير القدر المقدم بين الناس ( ابن خلكان )

وانما فرضه ان يقلد عالماً اهلاً لذلك وقد يفعل ذلك بأخذه بقول من شاء منهما والفرق بينه وبين مانص عليه في القبلة ان اماراتها حسية فادراك صوابها اقرب فيظهر التفاوت بين المجتهدين فيها والفناوى اماراتها معنوية فلا يظهر كثير تفاوت بين المختلفين والله اعلم

#### «الخامس»

قال الخطيب البغدادي : اذا لم يكن في الموضع الذي هو فيه مفت الا واحد لزمه فنواه وقال ابو المظفر السمعاني : اذا سمع المستفتي جواب المفتي لم يلزمه العمل به الا بالتزامه « قال » ويجوز ان يقال انه يلزمه اذا اخذ في العمل به وقيل يلزمه اذا وقع في نفسه صحته « قال السمعاني » وهذا اولى الاوجه قال الشيخ ابو عمرو : لم اجد هذا لغيره وقد حكى هو بعد ذلك عن بعض الاصوليين انه يلزمه الاجتهاد في اعيان المفتين ويلزمه الاخذ بفتوى من اختاره باجتهاده

قال الشيخ : والذي تقضيه القواعد ان يفصل فيقال : اذا افناه المفتي نظر فان لم يوجد مفت آخر يلزمه الاخذ بفتواه ولا ينوقف ذلك على التزامه لافي الاخذ بالعلم به ولا بغيره ولا ينوقف ايضاً على سكون نفسه الى صحته وان وجد مفت آخر فان استبان ان الذي افناه هو الاعلم الاوثق لزمه بناء على الاصح في تعيينه وان لم يستبين ذلك لم يلزمه ما افناه بمجرد افنائه اذ يجوز له استفتاء غيره وتقليده ولا يعلم انفاههما في الفتوى فان وجد الاتفاق او حكم حاكم لزمه حينئذ

#### «السادس»

اذا استفتى فافني ثم حدثت تلك الواقعة له مرة أخرى فهل يلزمه التجديد السؤال فيه وجهان « احدهما » يلزمه لاحتمال تغير رأي المفتي « والثاني » يعمل به وهو الاصح لانه قد عرف الحكم اولا والاصل استمرار المفتي عليه وخصص صاحب الشمل الخلاف فيما اذا قلد حياً وقطع فيما اذا كان ذلك خبراً عر ميت فانه لا يلزمه والصحيح انه لا يختص فان المفتي على مذهب الميت قد يتغير جوابه على مذهبه

#### «السابع»

له ان يستفتي بنفسه وله ان يبعث ثقة يعتمد خبره ليستفتي له وله الاعتماد على خط المفتي اذا خبره من يثق بقوله او خط او كان يعرف خطه ولم يشك في كون ذلك الجواب بخطه

## « الثامن »

ينبغي للمستفتي ان يتأدب مع المفتي وبجمله في خطابه وجوابه ونحو ذلك ولا يومي ييده في وجهه ولا يقل له ماتحفظ في كذا او ما مذهب امامك ولا يقل ان اجابه هكذا قلت لنا ولا يقل افتاني فلان او غيره بكذا ولا يقل ان كان جوابك موافقاً لمن كتب فاكتب والا فلا تكتب ولا يسأله وهو قائم او مستوفز او على حالة ضجر او هم او غير ذلك مما يشغل القلب

وينبغي ان يبدأ بالاسن الاعلم من المفتين وبالأولى فالأولى ان اراد جمع الاجوبة في رقعة وان اراد افراد الاجوبة في رفاع بدأ بمن شاء وتكون رقعة الاستفتاء واسعة ليتمكن المفتي من استيفاء الجواب واضحاً لا مختصراً مضمراً بالـ فتفي ولا يدع الدعاء لمن يستفتيه قال الصيمري : فان اقتصر على فتوى واحد قال ماتقول رحمك الله اورضي عنك او وفقك الله اوسددك ورضي عن والدك وان اراد جواب جماعة قال ماتقولون رضي الله عنكم او ما نقول الفقهاء مددكم الله تعالى ويرفع الرقعة الى المفتي منشورة ويأخذها منشورة فلا يحوجه الى نشرها ولا الى طيها

## « التاسع »

ينبغي ان يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال ويضعه على الغرض مع ابانة الخط واللفظ وصيانتهما عما يتعرض للتصنيف « قال الصيمري » يحرم ان يكون كاتبها من اهل العلم وكان بعض الفقهاء ممن له رياسة لا يفتي الا في رقعة كتبها رجل فقيه من اهل العلم ببلده وينبغي للعامي ان لا يطالب المفتي بالدليل ولا يقل لم « قال النووي » : فان احب ان تسكن نفسه لسماع الحجة طلبها في مجلس آخر او في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى بمجردة وقال السمعاني : لا يمنع من طلب الدليل وانه يلزم المفتي ان يذكر له الدليل ان كان مقطوعاً به ولا يلزمه ان لم يكن مقطوعاً به لافتقاره الى الاجتهاد ويقصر فهم العامي عنه

## ( العاشر )

اذا لم يجد صاحب الرقعة مفتياً ولا احداً ينقل له حكم واقعته لا في بلدة ولا في غيره قال الشيخ — ابن الصلاح — هذه مسألة قرة الشريعة الاصلية وحكمها حكم ما قبل ورود الشرع والصحيح في كل ذلك القول بانتفاء التكليف عن العبد وانه لا يثبت في حقه حكم لا ايجاب ولا تحريم ولا غير ذلك فلا يؤخذ اذن صاحب الواقعة باي شيء صنع فيها والله تعالى اعلم



هذا ما اثناه عن شرح المذهب للنووي

( من افق بالحديث الصحيح مخالفاً لمذهبه )

قال الامام النووي <sup>(١)</sup> صح عن الشافعي رحمه الله انه قال : اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولي : وروي عنه : اذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث واتركوا قولي : او قال : فهو مذهبي : وروي عنه هذا المعنى بالفاظ مختلفة

وقد عمل بهذا اصحابنا في مسألة التثويب واشتراط التحليل من الاحرام بعذر المرض وغيرها مما هو معروف في كتب المذهب

وندحكي ابو اسحق الشيرازي في ذلك عن الاصحاب فيها ممن حكي انه افق بالحديث من اصحابنا ابو يعقوب البوطي وابو القاسم الدارلي ، ومن نص عليه ابو الحسن الطبري في كتابه في اصول الفقه ، ومن استعمله من اصحابنا المحدثين الامام ابو بكر البيهقي وآخرون

وكان جماعة من متقدمي اصحابنا اذا رأوا مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافة عملوا بالحديث وافتوا به قائلين : مذهب الشافعي ما وافق الحديث : انتهى وفي شرح الهداية لابن الشحنة — من كبار الحنفية — : اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهباً ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عنه انه قال : اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكي ذلك ابن عبد البر عن ابي حنيفة وغيره من الائمة <sup>(٢)</sup>

وقال الامام السندي في حواشيه على فتح القدير — من كتب الحنفية — <sup>(٣)</sup> : الحديث حجة في نفسه واحتمال النسخ لا يضر فان من سمع الحديث الصحيح فعمل به وهو منسوخ فهو معذور الى ان يبلغه الناسخ ، ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح لا يعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وفلان فانما يقال له انظر هل هو منسوخ ام لا ، اما اذا كان الحديث قد اختلف في نسخه فالعامل به في غاية العذر فن تطرق الاحتمال الى خطأ

(١) في مقدمة شرح المذهب

(٢) نقله العلامة ابن عابدين في رد المحتار

(٣) نقله الامام الفلاني المحدث الشهير ذو الاسناد العالي في كتابه ابقاظ المهم

المفتي اقوى من تطرق الاحتمال الى نسخ ما منه من الحديث ، قال ابن عبد البر : يجب على كل من بلغه شيء ان يستعمله على عمومته حتى يثبت عنده ما يخصه او ينسخه . وايضا فان المنسوخ من السنة في غاية القلة حتى عده بعضهم احدا وعشرين حديثا ، واذا كان العاصي يسوغ له الاخذ بقول المفتي بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي كيف لا يسوغ له الاخذ بالحديث اذا فهم معناه وان احتمل النسخ ، ولو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان وفلان لكان قولهم شرطا في العمل بها وهذا من ابطال الباطل وقد اقام الله تعالى الحجة برسوله صلى الله عليه وسلم دون آحاد الامة ، ولا يعرض احتمال الخطأ لمن عمل بالحديث وافتي به بعد فهمه الا واضعاف اضعاف حاصل لمن افتي بتقليد من لا يعلم خطؤه من صوابه ويجري عليه التناقض والاختلال ويقول القول ويرجع عنه ويحكي عنه في المسألة عدة اقوال ، وهذا كله فيمن له نوع اهلية اما اذا لم يكن له اهلية ففرضه ما قال الله تعالى « فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » واذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه له المفتي من كلامه او كلام شيخه وان علا فلان يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بالجواز ولو قدر انه لم يفهم الحديث فكما لو لم يفهم فتوى المفتي يسأل من يعرفها فكذلك الحديث انتهى كلام السندي لمخصا وقد اطلال من هذا النفس العالمي رحمه الله ورضي عنه

( ايثار الفتوى بالآثار السلفية )

قال ابن القيم في اعلام الموقعين : اعلم ان فتاوى الصحابة اولى ان يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين اولى من فتاوى من بعدهم ، وكما كان العهد بالرسول صلى الله عليه وسلم اقرب كان الصواب فيه اغلب ، وهذا الحكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل فان عصر التابعين وان كان افضل من عصر تابعيهم فانما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص ولكن المفضلون في العصر المتقدم اكثر من المفضلين في العصر المتأخر وهكذا الصواب في اقوالهم اكثر من الصواب في اقوال من بعدهم : وتمة كلامه درر لا يستغنى عن مراجعتها

( عناية المفتي بتعميل الاحكام وبيان اسرارها )

قال الغزالي في المستصفى : ان في معرفة باعث الشرع ومصلحة الحكم استعمال القلوب

الى الطمأنينة والقبول بالطبع والمصارعة الى التصديق فان النفوس الى قبول الاحكام المعقولة الجارية على ذوق المصالح اميل منها الى قهر التحكم ومرارة العبد ومثل هذا الغرض استحب الوعظ وذكر محاسن الشريعة ولطائف معانيها وكون المصلحة مطابقة للنص وعلى قدر حذقه يزيدها حسنا وتأكيدها ومن احسن المؤلفات في استمرار الشريعة اعلام الموقعين وحجة الله الباقية

( حشر الفتوى بنسخ نص الا بنص )

قال الامام ابو محمد بن حزم في مقدمة المحلى : ولا يحل لاحد ان يقول في آية او في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت هذا منسوخ وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه ولا ان لهذا النص تأويلا غير مقتضى ظاهر لفظه ولا ان هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده الا بنص آخر وارد بان هذا النص كما ذكر او باجماع متيقن بانه كما ذكر بضرورة حس موجبة انه كما ذكر والا فهو كاذب انتهى وقال العلامة ابو النصر القزاني <sup>(١)</sup> القورصاوي في كتابه الارشاد : ان الاعتصام بالكتاب والسنة اصل اصيل من اصول الدين والناس رفضوا هذا القطب حتى حسبوا ان الحديث الموجب للعمل مفقود ، وان السبيل دون الوصول اليه مسدود ، ولما كانت هذه بدعة عم في الدين ضررها ، واستطار في الخلق شررها ، وجب كشف الغطاء ( الى ان قال ) فيقال لهؤلاء المخترعين هذا القول الذي وصفناه هل تجدون هذا الذي قلتم عن احد يلزم قوله والا فعملوا دليلا على ما زعمتم

فان ادعوا قول احد من علماء السلف بما زعموا من كون الاخبار الثابتة بنقل الثقات حجة على المجتهدين لا على غيرهم طولبوا به ، ولن يجدوا هم ولا غيرهم الى ايجاده سبيلا ، وان ادعوا فيما زعموا دايلا يحتاج به يقال ما ذلك الدليل . فان قالوا ان الحديث يحتمل الوضع يقال ليس الذي يقوم حجة خبر كل من نصب ته محدثا بل مارواه واسنده الائمة المتقنون المعروفون بالصدق والامانة والثقات الراسخون في العلم عن قوم مرتبين عندهم وصححوه مثل مالك بن انس ومسلم بن الحجاج ومحمد بن اسماعيل البخاري

(١) هو عبد النصير بن ابراهيم البلغاري كان من كبار علماء قزان الحنفية ومن الداعين الى الكتاب والسنة وسلوك طريق السلف له مؤلفات عديدة منها كتابه هذا المسمى بالارشاد للعباد طبع في قزان ١٣٢١ مع كتاب آخر في تراجم رجاله اسمه الرصاد في تراجم رجال الارشاد



ومحمد بن ادريس الشافعي واحمد بن حنبل ومحمد بن عيسى الترمذي وسليمان بن اشعث السجستاني وغيرهم من الائمة المعروفين ، وكتبهم باسائدهم بين العلماء معتمدة مشهورة حتى قالوا ان الحديث اذا نسب اليهم فكأنه اسند الى النبي صلى الله عليه وسلم لانهم قد فرغوا من الاسناد واغنونا عنه ، ومن ثم لزم الاخذ بنص احدهم على صحة السند او الحديث او ضعفه فكما ان المجتهد يعتمد على ثبوت الخبر على الاسناد من جهة الثقة فكذلك غيره ، وكما ان خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة حجة يلزم به العمل على المجتهد وهو محجوج به فكذلك غيره ، وكما يجب علينا الاتقاء من حديث لا يعرف صحة مخارجه والستارة في ناقله فكذلك على المجتهد

وايضاً ان الخبر يقين باصله لانه من حيث انه قول الرسول عليه السلام لا يمحتمل خطأً وانما الشبهة باعتبار النقل حيث يمحتمل السهو والنسيان ، وقول الفقيه يمحتمل الخطأ باصله اذ هو يجتهد فيخطئ ويعيب واما باعتبار نقله فاكثره خال عن السند اصلاً فكما ان وضع الخبر محتمل وصحة الاسناد يدفعه فكذلك وضع الرواية محتمل ولا اسناد حتى يدفعه

والصحابه رضي الله عنهم كانوا متفقين على ترك الرأس بالسنه وهو حجة شرعية فكيف لا يترك التقليد بها وهو ليس بحجة اصلاً

فالواجب على من بلغه الحديث ان يعمل به هذا في فقهاء الصحابة رضي الله عنهم فكيف فيمن دونهم وقد صح عن الشافعي رضي الله عنه انه قال : اذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فتركوا قولي فانه مذهبي : وقال علي بن محمد القاري : وهذا مذهب كل مسلم .

واما قولهم : الحديث يمحتمل النسخ والتأويل : قلنا اذا ظهر ناسخه فلا نزاع في سقوط العمل به وان لم يظهر فلا يترك العمل بالدليل الثابت لاحتمال النسخ بل يعمل به حتى يظهر ناسخه ، ولو صار الدليل متروكاً بكل احتمال لم يبق دليل معولاً به الا ترى الى ما نقله اصحاب الاصول عن ابي حنيفة ومحمد وحسن بن زياد رضي الله عنهم ان الحديث وان كان منسوخاً لا يكون ادنى درجة من الفتوى ما لم يبلغه النسخ ، وايضاً قد شاع عن الفقهاء الرجوع عن قول الى قول فهذا القول الذي يخالف الخبر الصحيح يجوز ان يكون قولاً مرجوحاً عنه فيكون كلا قول فكيف يترك الحديث الثابت باسناده لاحتمال النسخ ولا تترك الرواية الخالية عن السند لاحتمال رجوع قائلها بل الظاهر انه لم

يبلغه الحديث ولو بلغه لرجع اليه او كان ذلك المروي مذهبه فبلغه الحديث وترك مذهبه بالحديث ورجع اليه احساناً للظن به فانه ان خالف الحديث لقلة المبالة والتهاون به سقطت عدالته فلا تقبل روايته وفتواه

وكذلك قولهم : بترك النص لاحتمال كونه مؤولاً : قلنا احتمال التأويل اما ان يكون ناشئاً عن قرينة او خفاء فيه كما اذا كان مشتركاً او مشكلاً او مجعلاً مثلاً اولاً فان كان الثاني فلا عبرة للاحتمال اصلاً اذ المراد من الكلام ظاهره عند خلوه عن قرينة تصرفه عنه والعقلاء لا يستعملون الكلام في خلاف الاصل عند عدم القرينة والا لبطل فائدة الخطاب ، والفرار عن ظل جدار غير مائل لتوهم السقوط ينسب الى السفه ولا كذلك اذا كان مائلاً ، وان كان الاول فان قدر على ترجيح احد المعاني المحتملة بالرأي فيعمل بما ترجح عنده وان لم يقدر على الترجيح وكان جواب المسألة مما اشتهر وظهر وانجلي عن اصحابنا ارجوان يسع الاعتماد عليه والعمل به ان شاء الله تعالى ، الا ترى الى قول العلماء ان التمسك في الاصول بالكتاب والسنة واجماع الامة مع المجانبية عن الهوى والبدعة وفي الفروع بالمجمع عليه ثم بالاحوط ثم بالاثق دليلاً ثم بقول من ظن انه اعلم واورع

وايضاً كما ان التأويل محتمل في الحديث كذلك يحتمل في فتوى الفقيه فان جاز فهم المراد من الفتوى لظهوره جاز فهم المراد من الحديث ايضاً لظهوره ، وليس الفقيه باقدر على التفهيم من النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا القول الذي احدثوه وحكيانه عنهم من لزوم الاعراض عن سنن النبي واحاديثه صلى الله عليه وسلم بالشبه التي وصفنا بها احقر واصغر من ان يتقل ويثار ذكره اذ هو قول محدث وكلام خلف يستكره اهل العلم وحججهم داحضة عند العقلاء ، واما الحق فلا يلتفت اليهم فلا حاجة في رده ياكثر مما شرحنا اذ قدر المقالة وقائلها القدر الذي وصفناه والله المستعان على دفع ما خالف السنة ومذهب اهل السنة وعليه النكلان انتهى كلامه بحروفه

( وجوب تحري المفتي من الاقوال ارجحها )

ان مما بدعو للنظر والتروي في الفتيا كثرة المذاهب والاقوال في المسألة فليس مذهب احق من مذهب ولا قول ارجح من آخر الا بالدليل والبرهان الذي يدعمه وبؤبؤه وبينه اجلى بيان

وقد اتفق الاصوليون كافة على وجوب اتباع المفتي الاقوى دليلاً والاقوم برهاناً

من اي مذهب كان قال الامام النووي في مقدمة شرح المذهب : ليس للمفتي ولا للعامل في مسألة القوانين ان يعمل بما شاء منها بغير نظر بل عليه العمل بارحهما :

وقال العلامة ابو النصر القزاني الحنفي <sup>(١)</sup> في كتابه الارشاد : وليس للمفتي الفتوى باحد القولين او الوجهين من غير نظر بل عليه العمل بالارجح والجمهور من المحققين قالوا : ان العمل والفتوى بالمجمع عليه ثم بالاحوط ثم بالاثق دليلاً ثم بقول من ظنه اعلم واورع ولذلك ترى المنتسبين الى مذهب يفتون بخلاف قول امامهم كالحنفية بقلدون ابا حنيفة فيما لم يظهر على خلاف قوله دليل اقوى من دليله واذا ظهر الدليل الراجح على دليله يفتون ويعملون على خلاف قوله ويقولون الفتوى على قول ابي يوسف او على قول محمد او على قول زفر مثلاً وينقلون قول ابي حنيفة رضي الله عنه في ظاهر الرواية على خلافه وكذلك ابو يوسف او محمد مثلاً ممن ينتسبون المذهب ابي حنيفة فانهم يقلدونه فيما لا دليل عندهم واذا قام الدليل على خلافه يفتون بغير قوله لان الواجب متابعة الدليل الراجح عند قيامه والتقليد انما يصار اليه عند الضرورة مقدرة بقدرها انتهى

وقال الامام ابن هبيرة في الابيضاح : اذا خرج <sup>(٢)</sup> من خلاف الائمة المجتهدين متوخياً موطن الاتفاق ما امكنه كان آخذاً بالحزم عاملاً بالاولى وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف توخي ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه يأخذ بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد الا انني اكره له ان يكون مقتصرأ في حكمه على اتباع مذهب ابيه او شيخه مثلاً فاذا حضر عنده خصمان وكانا متشاجرا فيه مما يفتي الائمة الثلاثة يحكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفياً وعلم ان مالكا والشافعي واحمد انفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعدل عما اجتمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمفرده من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداه اليه اجتهاده فاني اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه (وكذلك) ان كان القاضي مالكياً واختصم اليه اثنان في سؤر الكلب فقضى بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسته (وكذلك) ان كان القاضي شافعيّاً واختصم اليه اثنان في متروك التسمية عمداً فقال احدهما هذا

(١) المنوه به قبل

(٢) يعني الحاكم او المفتي المقلد والا فالمجتهد لا يمشي الامع الدليل واذا غني القضاة والمفتون بما قاله ابن هبيرة ففتح للامة مخارج من مهام كثيرة وابواب تقضيها سماحة الاسلام



منعني من بيع شاة مذكاة وقال آخر انما منعه من بيع الميتة فقضي عليه بمذهبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه ( وكذلك ) ان كان القاضي حنبلياً فاختصم اليه اثنان فقال احدهما لي عليه مال فقال الآخر كان له علي مال ولكن قضيته فقضي عليه بالبراءة مع علمه بان الائمة الثلاثة على خلافه فهذا " وامثاله مما ارجو ان يكون اقرب الى الخلاص وارجح في العمل اهـ

وقال الامام ابن عبد البر في جامع العلم : الواجب عند اختلاف العلماء طلب الدليل من الكتاب والسنة والاجماع والقياس على الاصول على الصواب منها وذلك لا يعدم فان استوت الادلة وجب الميل مع الاشبه بما ذكرنا بالكتاب والسنة فاذا لم يبين وجب التوقف ولم يجز القطع الا بيقين فان اضطر احد الى استعمال شيء من ذلك في خاصة نفسه جاز له ما يجوز للعامة من التقليد واستعمل عند افراط التشابه والتشاكل وقيام الادلة على كل قول بما يعضده قوله صلى الله عليه وسلم البر ما طمأنت اليه النفس والاثم ما حاك في الصدر فدع ما يريك الى ما لا يريك : هذا حال من لا ينعم النظر وهو حال العامة التي يجوز لها التقليد فيما نزل بها وافتاها بذلك علماءها

واما المفتون فغير جائز عند احد ممن ذكرنا قوله لا ان يفتي ولا يتضي حتى يشين له وجه ما يفتي به من الكتاب او السنة او الاجماع او ما كان في معنى هذه الواجهة انتهى وهو خلاصة الخلاصة ولباب اللباب وما الطف قول الماوردي : يلزم الاجتهاد في كل حكم طريقته الاجتهاد انتهى والمجتهد فيه قال الغزالي هو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي وقد ذكر الامام ابن القيم في اعلام الموقعين ان من افتي بقول يعلم ان غيره ارجح منه انه خائن لله ورسوله وللإسلام اذ الدين النصيحة ( قال رحمه الله ) وكثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب ولا يسعنا ان نفتي بخلاف ما نعتقد فحكى المذهب ثم نحكى المذهب الراجح ونقول هذا هو الصواب وهو الاولى ان يؤخذ به وههنا لابد من التنبيه على انه ليس كل ما يقال عنه ضعيف هو ضعيف حقيقة فقد سرى التقليد في كل شيء حتى في التضعيف وليس القول الضعيف ماضعه فقيه برأيه لتوم مخالفة قاعدة عنده اوقياس او نظير كلا ان الضعيف ما خلف دليلاً صحيحاً من نص اوقياس قويم وكمن قول مضعف هو صحيح برهانا ونظراً ووافق للمصلحة والحكمة الشارع وبرحم الله القائل

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم  
فعلى المفتي ان يمحس الاقوال ولا يفتر بمجرد التضعيف بل يجري وراء الاسد  
برهاناً الاصلح عمرانا وقد قال تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر »

( الحذر من الفتاوى في تحسين البدع ووجوب الرجوع الى مأخذها )  
قال الامام ابن الحاج المالكي رحمه الله في كتابه المدخل : وليحذر ان يفتر العالم او  
يميل الى بدعة لدليل قام عنده على ابحاثها من اجل استئناس النفوس بالعوائد او بفتوى  
مفت قد وهم او نسي او جرى عليه من الاعذار ما يجري على البشر وهو كثير بل اذا  
نقل اباحة شيء من هذه الامور عن احد من العلماء فينبغي للعالم بل بحجب عليه ان ينظر  
الى مأخذ العالم المسألة وجوازه اياها من اين اخترعها وكيف اجازته لها لان هذا الدين  
والحمد لله محفوظ فلا يمكن ان احداً يقول فيه قولاً بغير دليل ولو فعل ذلك لم يقبل منه  
وهو مردود عليه وتتمته نفيسة فليرجع اليه <sup>(١)</sup>

وقال الامام محمد البلاطنسي في خلال فتوى له : ان الواجب على الشخص ان يلزم  
طريق السنة ويجتنب سلوك البدعة ولا يفتر بكثرة الفاعلين لها ولا يكون العامل بها  
والمواظب عليها عالماً او مرموقاً بعين الصلاح

وقال الامام ابو شامة الدمشقي : واكثر ما يؤتى الناس في البدع بهذا السبب يكون  
الرجل مرموقاً بالاعين فيتبعون اقواله وافعاله فتفسد امورهم مع تمادي العهد ونسيان  
اول هذا الامر كيف كان وقال شيخنا البلاطنسي رحمه الله : ان اهل الزمان انما اتوا من  
قبل انهم يفتنون في كل ما يسألون عنه ولا يدرون اصابوها ام اخطأوها والناكر الفظيعة  
لا ينتبهون لها ولا ينكرونها سئل الامام مالك رضي الله عنه عن ثمانين واربعين مسألة  
فقال في اثنتين وثلاثين منها لا ادري فالله المستعان على هؤلاء الذين شهواتهم غالبية على  
ديانتهم وفتنون بما ينقدح في اذهانهم ولا يقصرون انفسهم عما لا يعزفون واكثرهم  
ينطبق عليه الحديث الذي في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : ان الله لا يقبض  
العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالماً  
اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا واهلوا .

(قال الامام ابو بكر الطرطوشي) فتدبروا هذا الحديث فان يدل على انه لا يؤتى

(١) ليتأمل في هذا من يؤلف في بعض البدع ويظهرها بقال شرعي في زعمه  
تزلوا الى العامة وتغايروا في العادات ومعاينة لمن افنى بدعتها مكابرة وفحة اه منه

الناس من قبل علمائهم فقط وانما يؤتون من قبل انه اذا مات علماؤهم افتي من ليس بعالم فيؤتى الناس من قبله

قال وقد صرف عمر رضي الله عنه هذا المعنى تصريحاً فقال: ما خان امين قط ولكنه او ثمن غير امين فخان قال (ونحن نقول ما ابتدع عالم قط ولكنه استفتي من ليس بعالم فضل واضل انتهى

(استفتاء القلب)

روى الامام احمد والدارمي في مسنديهما عن وابصة بن معبد رضي الله عنه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جئت تسأل عن البر قلت نعم قال «استفت قلبك البر ما اطمانت عليه النفس واطمان اليه القلب والاثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وان أفتاك الناس وأفتوك» يشير الى التورع عما هو حلال في الفتوى بحسب ظاهر الحال ولكنه يجد حرازة في قلبه فكل من وجد حرازة واقدم مع ما يجده في قلبه فذلك يضره لانه مأخوذ في حق نفسه بينه وبين الله تعالى بفتوى قلبه وتفصيل ذلك في كتاب الحلال والحرام من احياء علوم الدين

(تغير الفتوى بتغير الاحوال والرد الى المصالح)

عقد الامام ابن القيم في اعلام الموقعين فصلاً لتغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الازمنة والامكنة والاحوال والنيات والعادات «وقال» هذا فضل عظيم المنفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة اوجب من الحرج والمشتقة وتكليف مالا سبيل اليه ما يعلم ان الشريعة الباهرة التي في المصالح لاناني به فان الشريعة مبناها واساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن المسليحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة في شيء وان ادخلت فيها بالتأويل الخ والبحث جدير بالراجعة والامام نجم الدين الطوفي يبحث واف في المصالح المرسلة لا يستغني عن مراجعته مفت ولا حاكم

ابحث قولهم في الفتوى هذا حكم الله او فما حكم الله في كذا

المستفتي اما ان يسأل عن حكم منصوص عليه او يجتهد فيه ففي الاول اخلا في



جواز قوله : فما حكم الله : وقول مفتيه هذا حكم الله : لان حكم الله كما قال الغزالي في المستصفي خطاب مسموع او مدلول عليه بدليل قاطع وفي الثاني اعني المجتهد فيه ان قلنا على رأي الجمهور ان الله فيه حكماً معيناً يتوجه اليه الطلب وقد يصيبه المجتهد وقد يخطئه فلا يسوغ ان يقال فما حكم الله ولا هذا حكم الله لانه مغيب وهو مثل دفين يثر عليه المجتهد بالاتفاق فلن يثر عليه اجران ولمن اخطأه اجر واحد لاجل سعيه وطلبه وان قلنا على رأي غيرهم انه ليس في الواقعة التي لانص فيها حكم معين بل الحكم يتبع الظن والافرض على كل مجتهد ما غلب على ظنه فله ان يقول ما حكم الله بمعنى ما شرعه واذن فيه وذلك هو ما غلب على ظن المجتهد

وقد لخص هذه المسألة العلامة المضد في شرح مختصر المنهجي بقوله اما ائمة اما لا قاطع فيها من نص او اجماع او فيها قاطع اما التي لا قاطع فيها فقد اختلف فيها فقال القاضي — ابو بكر الباقلاني — والجبائي كل مجتهد مصيب بمعنى انه لا حكم معيناً الله فيها حكم الله فيها تابع لظن المجتهد فما ظنه فيها كل مجتهد فهو حكم الله فيها في حجة وهو من الله (١) وقد قيل لله فيها حكم والمصيب واحد وهو الجمهور

وقد استدلل الجمهور بحديث برويدة <sup>(٢)</sup> قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر اميراً على جيش او سرية او صاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال له واذا حاصرت هل حصن فارادوك ان تزلهم على حكم الله فلا تزلهم على حكم الله ولكن ازلهم على حكمك فانك لا تدري تصيب فيهم حكم الله ام لا قال الجدي بن نعيم وهو حجة في ان ليس كل مجتهد مصيباً بل الحق عند الله واحد <sup>(٣)</sup>

(١) اي فهو مصيب بمعنى انه ادى ما كلف به لانه بذل وسعه واللازم في الاجتهاد ليس الا بذل الوسع لانه المقدر عليه فكل مجتهد مصيب اي اذا افتى بشيء فقد اصابه

(٢) رواه الامام احمد ومسلم والترمذي وصححه

(٣) وممن ذهب الى ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية فقد حكى عنه تلميذه شمس الدين ابن القيم في اعلام الموقعين سابقاً انه قال حضرت مجلساً فيه القضاة وغيرهم فحوت حكومة حكم فيها احدثهم بقول زفر فقلت له ما هذه الحكومة فنال هذا حكم الله فقلت له صار قول زفر هو حكم الله الذي حكم به والزم به الامة قل هذا حكم زفر ولا تقل هذا حكم الله او فجو هذا من الكلام وصدر ابن القيم هذا البحث في الجزء ٣ ص ٤١٨ بقوله لا يجوز

وكذلك يحدث اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران وان اخطأ فله اجر فدا—  
ان فيه خطأ وصواباً

وقد اجيب عن الحديث الاول بما حكاه العلامة الشوكاني في نيل الاوطار قال—  
وقد قيل ان هذا الحديث لا ينتهض للاستدلال به على ان ليس كل مجتهد مصيباً لان  
ذلك كان في زمن النبي والاحكام الشرعية اذ ذاك لا تزال تنزل وينسخ بعضها بعضاً  
ويخصص بعضها ببعض فلا يؤمن ان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم حكم خلاف  
الحكم الذي قد عرفه الناس :

واجاب الامام الغزالي في المستصفى عن الحديث الثاني بقوله والجواب من وجهين  
«الاول» ان هذا هو القاطع على ان كل واحد مصيب اذ له اجر والا فالخطي<sup>١</sup> الحاكم بغير  
حكم الله تعالى كيف يستحق الاجر (الثاني) هو انا لانكر اطلاق اسم الخطي على سبيل  
الاضافة الى مطلوبه لا الى ما وجب عليه فان الحاكم يطلب رد المال الى مستحقه وقد يخطي<sup>٢</sup>  
ذلك فيكون مخطئاً فيما طابه مصيباً فيما هو حكم الله تعالى عليه وهو اتباع ما غلب على ظنه  
من صدق الشهود وكذلك كل من اجتهد في القبلة يقال اخطأ اي اخطأ ماطلبه ولم  
يجب عليه الوصول الى مطلوبه بل الواجب استقبال جهة بظن ان مطلوبه فيها (ثم قال)  
« فان قيل » ولم كان للمصيب اجران وهما في التكليف واداء ما كلفا سواء « قلنا » لقضاء  
الله تعالى وقدره وارادته فانه لو جعل للخطي<sup>٣</sup> اجرين لكان له ذلك وله ان  
بضاعف الاجر على اخف العملين لان ذلك منه تفضل ثم السبب فيه انه ادى ما كلف  
وحكم بالنص اذ بلغه والآخر حرم الحكم بالنص اذ لم يبلغه ولم يكلف اصابته لعجزه ففاته  
فضل التكليف والامثال

والبحث جدير بالعناية وقد جوده حجة الاسلام الغزالي في المستصفى فارجع اليه

( الحذر من رد النص بالتأويل )

قال الامام نبي الدين ابن دقيق العيد من ائمة الشافعية<sup>(١)</sup> : ان الفقه في الدين

للفتي ان يشهد على الله ورسوله بانه احل كذا او حرمه او اوجبه او كرهه الا لما يعلم ان  
الامر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على اباحته او تحريمه او ايجابه او كراهته بخلاف  
ما وجدته في كتابه الذي تلقاه عن قلده الى آخر ما ذكره وقد علمت مبنى الخلاف في  
هذه المسألة اه منه

(١) في خطبة شرح الامام كما نقله عنه السبكي في طبقاته في ترجمته اه منه

منزلة لا يخفى شرفها وعلاها ولا تحتجب عن العقول طوعا وادعاها وارفعها بعد فهم كتاب الله المنزل البحث عن معاني حديث نبيه المرسل اذ بذلك ثبتت القواعد ويستقر الاساس وعنه يقوم الاجماع ويصدر القياس لكن شرط ذلك عندنا ان يحفظ هذا النظام ويجعل الرأي هو المأموم والنص هو الامام وترد المذاهب اليه وترد الآراء المنتشرة حتى تقف بين يديه

واما ان يجعل الفرع اصلا ويرد النص اليه بالتكلف والتجمل ويحمل على ابعد المحامل بلطافة الوهم وسعة التجمل ويرتكب في تقرير الآراء الصعب والذلول ويحتمل من التأويلات ما تنفر منه النفوس وتستكره العقول فذلك عندنا من اردء مذهب واسوء طريقة ولا نعتقد انه يحصل معه النصيحة للدين على الحقيقة وكيف يقع امر مع رجحان منافيه وفي يصح الوزن بميزان مال احد الجانبين فيه ومتى ينصف حاكم ملكته غصبة العصبية واين يقع الحق من خاطر اخذته العزة بالحمية الخ

### ( الفتوى في امر لم يقع )

قال الامام ابو شامة رحمه الله في كتابه ( المؤمل في الرد الى الامر الاول ) ما مثاله : كان الصحابة اذا نزلت بهم النازلة يجشوا عن حكم الله تعالى فيها من كتاب الله وسنة نبيه وكانوا يتدافعون الفتوى ويورد كل منهم لو كفاه اياها غيره وكان جماعة منهم يكرهون الكلام في مسألة لم تقع ويقولون للسائل عنها : اكان ذلك : فان قال لا قالوا : دعه حتى يقع ثم نجتهد فيه : كل ذلك يفعلونه خوفا من الهجوم على ما لا علم لهم به واشتغالا بما هو الاعم فاذا وقعت الواقعة لم يكن بد من النظر فيها

قال الحافظ البيهقي : وقد كره بعض السلف للعوام المسألة عما لم يكن ولم يعض به كتاب ولا سنة وكرهوا للمسؤل الاجتهاد فيه قبل ان يقع لان الاجتهاد انما ابيح للضرورة ولا ضرورة قبل الواقعة وقد بتغير اجتهاده عند الواقعة فلا يفنيهم ما مضى من الاجتهاد واحتج في ذلك بمساروي عن النبي صلى الله عليه وسلم : من حسن اسلام المرء تركه مالا يعتنه : انتهى

( المواضع التي يجب فيها على المفتي المناظرة او يستحب وشرح فوائدها )

قال حجة الاسلام الزالي في المستصفي : المحصلون يعتقدون وجوب المناظرة لغرضين واستجباها لسنة اغراض



( اما الوجوب ) ففي موضعين ( احدهما ) انه يجوز ان يكون في المسألة دليل قاطع من نص او ماني معنى النص او دليل عتلي قاطع فيما يتنازع فيه في تحقيق مناط الحكم ولو اثر عليه لامتنع الظن والاجتهاد فعليه المباحثة والمناظرة حتى يكشف انتفاء القاطع الذي يأتى وبعضى — المجتهد — بالغفلة عنه ( الثاني ) ان يعارض عنده دليلان ويعسر عليه الترجيح فيستعين بالمباحثة على طلب الترجيح فانا وان قلنا على رأي انه يتخير فلما يتخير اذا حصل اليأس عن طلب الترجيح وانما يحصل اليأس بكثرة المباحثة

( واما النذب ) ففي مواضع ( الاول ) ان يعتقد فيه انه معاند فيما يقوله غير معتقد له وانه انما يخالف حسداً او عناداً او نكراً فيناظر ليزيل عنهم معصية سوء الظن ويبين انه يقوله عن اعتقاد واجتهاد ( الثاني ) ان ينسب الى الخطاء وانه قد خالف دليلاً قاطعاً فيعلم جهلهم فيناظر ليزيل عنهم الجهل كما ازال في الاول معصية التهمة ( الثالث ) ان ينسب الخضم على طريقته في الاجتهاد حتى اذا فسد ما عنده لم يتوقف ولم يتخير وكان طريقته عنده عتيداً يرجع اليه اذا فسد ما عنده وتغير فيه ظنه ( الرابع ) ان يعتقد ان مذهبه اثقل واشد وهو لذلك افضل واجزل ثواباً فيسعى في استجراح الخصم من الفاضل الى الافضل ومن الحق الى الاحق ( الخامس ) انه يفيد المستعين معرفة طرق الاجتهاد ويبدل لم مسلكه ويحرك دواعيهم الى نيل رتبة الاجتهاد ويهديهم الى طريقته فيكون كالماونة على الطاعات والترغيب في القربات ( السادس ) وهو الا ان يستفيد هو وخصمه تدليل طرق النظر في الدليل حتى يترقى من الظهيات الى ما الحق فيه واحد من الاصول فيحصل بالمناظرة نوع من الارتياض وتحييد الخاف وتقوية الثقة في طلب الحقائق ليترقى به الى نظر هو فرض عينه ان لم يكن في البلد من يقوم به او كان قد وقع ذلك في اصل من الاصول او الى ما هو فرض على الكفاية اذ لا بد في كل بلد من عالم مليء بكشف معضلات اصول الدين وما لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب متعين ان لم يكن اليه طريق سواء وان كان اليه طريق سواء فيكون هو احدى خصال الواجب فهذا في بعض الصور يلتحق بالمناظرة الواجبة

فهذه فوائد مناظرات المحصلين اه وهو من احسن ما كتب فيما وبه يعلم ان الدخول في المناظرة انما هو للمجتهد وقد صرح به حجة الاسلام عليه الرحمة ايضاً في بحث آداب المناظرة من كتاب العلم في الاحياء واما المقرر فقد قال عليه الرحمة في كتابه فيصل

التفرقة : ان شرط المقلد ان يسكت ويسكت عنه : في كلام بديع ينبغي مراجعته وما  
الطف قول ابن سهل : فما اضيع البرهان عند المقلد والله اعلم  
( نموذج من فتاوى القرن السابع وتوقيع عدة مفتين على فتوى واحدة )  
في فتاوى تاج الدين الفزاري الشهير بابن الفركاح — من أئمة الشافعية — مأمثاله  
( واقعة )

قربة موقوفة على شخصين على سبيل الاشاعة الوقف الصحيح الشرعي فوضع شخص  
يده على نصف الارض واستغلها وبقي النصف الآخر في يد الشريك فهل يكون الحاصل  
من مغل النصف الباقي بين الشريكين ام لا  
اجاب الشيخ شمس الدين عبد الرحمن ابن نوح المقدسي " اذا كانت مشاعة غير  
مقسومة فالغصب واقع عليهما ومغل ما لم توضع عليه اليد بينهما لا يختص به الشريك  
الذي هو في يده

وصحح على جوابه عبد الكريم الانصاري  
وكتب قاضي الحنفية الصدر سليمان : نعم يكون بينهما الا ان يكون ثمة ملكه  
وكتب بعض الحنابلة : نعم يكون ذلك بينهما على حسب شرط الواقف  
وفيها ايضا مأمثاله

( حادثة )

وقعت لتقيب الاشراف بدمشق سنة ( ٦٦٦ ) كان قد حوسب فخرج عليه في الحساب  
سنة آلاف فقال : صرفتها في المداراة عن الوقف : فقال الاشراف : مانع من  
المداراة بين ابناء ائمة اردت به : فقال : ما يلزمي ذلك شرعاً : فكتب في ذلك سؤال  
فكتب تاج الدين : ان لم يكن المتولي حاكماً فعلياً ببيان جهة المداراة ويكون  
ضامناً ان اصر على الامتناع من البيان . وساعده النجم الموقاتي على ذلك  
وكتب البرهان الراعي : انه لا يلزمه بيان المداراة :

فلما كان يوم الجمعة السادس والعشرون من شوال من السنة المذكورة عقد مجلس  
بالعادية عند قاضي القضاة ابن خلكان وحضر الققيب وقال : ان الفقهاء اختلفوا انه  
لا يلزمه بيان المداراة : فنأطره الشيخ " في ذلك فرجعوا الى قوله وهذا لان المداراة

(١) من كبار علماء دمشق مدفون في مقبرة الصوفية المعروفة بالبرامكة

(٢) يعني تاج الدين الفزاري صاحب الفتاوى المنقول عنها

من غير الحاكم لابد من تفسيرها لانها في مظنة الاجتماع فانه قد يعتقد مصلحة ما لبس مصلحة الخ وفيها ايضا ماصورته :

## ( واقعة )

كان بدمشق شخص يعرف بناصر الدين ابن مجاور في سنة ( ٦٧٣ ) وقف غراسا على مغارة الدم بجبل قاسيون ظاهر دمشق واشهدنا بالوقفية ولم يكسب كتاب وقف فلما توفي كان لبيت المال في ميراثه نصيب فنازع وكيل بيت المال في الغراس فكسب محضر مضمونه ان ابن مجاور وقف ذلك الغراس على مغارة الدم وعلى مصارفها وقفاً صحيحاً شرعياً فقال الوكيل المصارف مجهولة وكتب في ذلك سؤال فكان الجواب ان المصارف الجهات المعينة في كتاب وقف مغارة الدم الما قدم على وقف هذا الغراس

ولما حضر الشهود عند القاضي كانت صورة شهادتهم : انهم يشهدون على اقرار ابن مجاور انه وقف ذلك الغراس على مغارة الدم : ولم يقولوا وعلى مصارفها فتوقف القاضي لذلك في الحكم ونازع الوكيل وقال : ان هذه الشهادة لا تقبل : فكسب في ذلك سؤال

اجاب تاج الدين فيه بان هذه الشهادة ثبت بها الوقف ويحكم الحاكم بالوقف بها مستنداً على ذلك بانهما شهدا على اقراره بالوقف ومطلق الاقرار بالوقف محمول على الصحيح والصحيح ما اجتمع فيه الشرائط المعتبرة فيه وساعده على ذلك البرهان المراغي والشبغ محي الدين النواوي وغيرها وفيها ايضا مانصه

## ( واقعة )

وقف وقفاً صحيحاً شرعياً على بعض جهات البر و حكم به حاكم من حكام المسلمين واستثنى الواقف النظر فيه لنفسه مدة حياته وله ان يفوض ذلك الى من يرى في حياته وبعد وفاته وكذلك كل من آل اليه النظر في هذا الوقف له ان يفوضه الى من يراه اهلاً لذلك في حياته وبعد وفاته ولم يجوز هذا الواقف لناظر من النظائر في هذا الوقف ان يفوضه الا الى من يعلم عدالته وامانته وصلاحه ويختار من هو على هذه الصفات من



اقرب الناس الى الواقف ثم الاقرب فالاقرب الى الالى من نسله فان لم يكن من عصبته احد موصوف بهذه الصفات فعند ذلك يفوض الى من هو على هذه الصفات من عشيرة هذا الواقف فان لم يوجد منهم احد فوض الى من هو على هذه الصفات من الاجانب على حسب ما يراه وان كان الابد على هذه الصفات والاقرب رايها عنها فيقدم الموصوف بهذه الصفات الى الاقرب ومتى عاد الاقرب الى هذه الصفات واتصف بها عاد النظر اليه ومتى مات الناظر من غير وصية ولا تفويض كان النظر بعده مفوضاً الى الاقرب فالاقرب الى الواقف من الموصوفين بهذه الصفات على الشرط المذكور فان مات الناظر ولم يفوض الى احد ولم يبق من عشيرة الواقف المذكور احد موصوف بهذه الصفات كان النظر في الوقف مردوداً الى كل حاكم يتولى الحكم بمدينة كذا فاسند الواقف النظر في ذلك الى اخيه زيد ثم ان اخا الواقف اسند النظر الى ولده عمرو اذ لم يكن للواقف احد اقرب منه ثم ان عمراً اسند الى ولده بكر مع وجود من هو اقرب الى الواقف فهل يصح اسناد عمرو ام لا واذا لم يصح فيكون النظر الى اقرب الناس للواقف بشرط الوقف واذا كان الاقرب الى الواقف امرأة وهي موصوفة بالصفات المشروطة في النظر فهل يعود النظر اليها لكونها اقرب الى الواقف ام لا

اجاب الزين ابن النجا الحنبلي : لا يصح اسناد عمرو الى ولده مع وجود من هو اقرب منه الى الواقف واذا مات عمرو ولم يجعل النظر الى من له جملة كان النظر الى الاقرب الى الواقف الموصوف بما ذكر واذا كان الاقرب امرأة موصوفة بما شرط وكان الوقف لا يقتصر بنظرها لقيامها بالواجب فيه اما بنفسها واما بنائبها كان النظر اليها وكتب :  
كتبه ابن النجا الحنبلي

وكذلك بعده ابراهيم بن احمد بن عتبة الحنفي

اجاب النقي ابن تيمية الحنبلي : لا يصح اسناد عمرو والحالة هذه بل يكون النظر الى اقرب الموجودين الى الواقف من المتصفين بالصفات المشروطة بمتنضي شرط الواقف اذ التفويض الفاسد كالتفويض وسواء كان رجلاً او امرأة لانتظام العموم لها وقد فوض عمر رضي الله عنه وقفه الى حفصة وكتب : كتب به احمد بن نعيم ،

ووافقه على ذلك الشرف المقدسي الشافعي

هذه نماذج من فتاوى القرن السابع وهكذا ما قبله فيرى الواقف ان الوقائع والنوازل والاقضية كانت تعرض على انظار عدة من اولي العلم ليري كل فيها ما يؤديه

اليه اجتهاده وقد يدلي بعضهم بحجة اقوى وبرهان اقوم فينبغي الى فتواء من افق بخلافه وقد رأيت في هذه الفتاوى — فتاوى الفزاري — من رجع بعد فتواه الى ما كتبه مفت آخر في واقعة وعبارتها فيها: فلما افق الشيخ بذلك وكتب خطه رجع التقي ابن حياة اليه ورجع عما كان كتبه مع الجماعة واعتمد عليه انتهى وهكذا يكون العلم الصحيح والسعي وراء الحق في المسائل دون تعصب لامام او تنميد بمذهب والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

### ( حاجة المفتين الى معرفة العلوم الرياضية )

ان هذه العلوم الجليلة — الرياضية — كان غني بها من سلفنا واثمتنا من لا يزال اسمه كالبدري في السماوات وثلثه وآثاره مرجعاً لحل العويصات مثل الحافظ بن حبان صاحب الصحيح وحجة الاسلام الغزالي ونفر الدين الرازي وولي الدين ابن خلدون والامام ابن رشد وسيف الدين الآمدي والحارثي وابن عبد ربه وابن الصلاح وابي الصلت الداني الاندلسي والرشيدي بن الزبير الاسواني والمبشر بن فاتك الاموي والشيخ السويدي والفخر الفارسي والقطب المصري والموفق عبد اللطيف البغدادي وابن البيطار وافضل الدين الخوننجي وشمس الدين الاصفهاني وابن النفيس والقطب الرازي والسيد الشريف الجرجاني وسعد الدين التفتازاني وبدر الدين ابن جماعة وقاضي القضاة الهروي وعلاء الدين البخاري وشهاب الدين ابن المجدي والتقي السبكي ومن لا يحصى من الائمة كما تراه في طبقات الحكماء وفي حسن المحاضرة للسيوطي وسواهما من توارىخ الاعلاء ووفيات الاعيان وكثر من كان فيهم من القضاة والحفاظ والرواة والمتكلمين والمفتين العدول الثقات ولو ضم اليهم غيرهم لبلغ مجلدات

كل من غني بهذه العلوم — الرياضية — علم مسيس الحاجة اليها وادرك موضع الكمال منها فراح بضرب منها بسهم ويخوض منها في بحر

تخلل كتب الفقه مالا يحصى من فروع هذه العلوم ولم توقف القضاء والافتاء في النوازل على الامام بهذه الفنون

البس تحرير سمت القبلة بتوقف على معرفة اصول فن الميقات وكذا تحرير اوقات الصلوات في البلاد على معرفة عروضها واطواها المقررة في علمها وكذلك حسم المنازعات في مساحة قطع الارض او مقادير السقيان من الانهار او الدمن

يتوقف على فن الهندسة والمتايس

وهكذا التقاضي في وقف على بلد من بلاد دولة من الدول معينة ارتب في كون تلك البلد من حوزتها وحدودها يتوقف على علم الجغرافيا (تقويم البلدان) فمنه يعلم دخولها في شرط الواقف او عدم دخولها

وهكذا افق من المحققين غير واحد ان لمن له معرفة بعلم هيئة الفلك ان يعمل بحسابه في صوم رمضان والفطر منه بل افق نقي الدين السبكي لما كان قاضي القضاة بدمشق في رسالة سماها ( العلم المنشور في اثبات النور ) ان من شهد برؤية الهلال في رمضان او ذي الحجة مثلا ودل الحساب على انه لا يمكن رؤيته ان تلك الشهادة ترد ( قال ) لان قبول الشهادة انما هو عند عدم الريية ووجود الاحتمال اما مع القطع باستحالة الريية للبرهان الجلي في ذلك فلا تقبل تلك الشهادة وتحمل على الغلط او الكذب ( قال ) لانه اقوى من الريية لانه مستحيل عادة ، وبين رحمه الله في هذه الرسالة ما يجب على القاضي من التثبت في ذلك وما ينبغي له من الالمام بعلم الهيئة والميقات او تقليد من يثق به في ذلك ليكون على بصيرة مما يقبل من الشهادة في ذلك او يرد

ورسالته هذه من انفس الرسائل المضمون بها

وبالجملة فحاجيات الفنون الرياضية في الاقضية والاحكام وفي العبادات والمعاملات اوسع من ان يدخلها الحصر ولا غنى للقاضي والمفتي عن الالمام بها كما اوضحنا

( تحري المفتي في مسائل الطلاق المجمع عليه والاقوى دليلا )

مما يجب على كل مفت — بمعنييه الخاص والعام — ان يتحري ويتروى ويحناط في مسائل الطلاق ما اجمع على وقوعه او قوى الدليل فيه معقولا او منقولا واما التسرع بالفتوى محل العصمة لمجرد قول غير مجمع عليه او المدرك في صوابه او قوله الصحب والتابعين رضوان الله عليهم على خلافه — هذا التسرع من الامور التي جرت الويلات على كثير من العائلات وكما افضت الى التحيل بما لا يرضاه الشارع ولا يلتقي مع اصول ملته السمحاء ، ومن العجيب ان صور الحلف بالطلاق وانواع التعاليق فيه التي افردت لها تأليف خاصة وانعمت بطون الاسفار لا ترى منها مائة مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا واقعة مأثورة عن الصحب رضوان الله عليهم لانها مما حدثت بعد قال —



شيخ الاسلام ثقي الدين ابن تيمية في بعض فتاويه <sup>(١)</sup> لما احدث الحجاج بن يوسف تحليف الناس بايمان البيعة وهو التحليف بالطلاق والعتاق والتحليف باسم الله وصدقة المال وقيل كان معها التحليف بالحج تكلم حينئذ التابعون ومن بعدهم في هذه الايمان وتكلموا في بعضها على ذلك فمنهم من قال اذا حث بها الزمه ما التزمه ومنهم من قال لا يلزمه الا الطلاق والعتاق ومنهم من قال بل هذا من جنس ايمان اهل الشرك لا يلزم بها شيء ومنهم من قال بل هي من ايمان المسلمين يلزم فيها ما يلزم في سائر ايمان المسلمين واتبع هؤلاء ما نقل في هذا الجنس عن السجادة وما دل عليه الكتاب والسنة (قال) كما بسط في مريض آخر

وبالجملة فاهم مسائل الطلاق الآن مسألة الحلف به وبالحرام . والتعليق عليه . وطلاق السكران . وطلاق الغضبان . وجمع الثلاث في كلمة دفعة واحدة . والطلاق في الحيض . وبتدرج تحت كل صور شتى يرى الوانف على مذاهب السلف فيها اقوالاً وفتاوى عديدة وقد أسلفنا ما اتفق عليه كلام المحققين من وجوب الحري في المسائل المختلف فيها وبذل الوضع في مسألة القوانين ترجيح احدها

ومما بعين المفتي على الترجيح الصحيح مراجعته الكتب التي جمعت اقوال السلف في هذه المسائل وهي المحلى لابن حزم وفتاوى ابن تيمية . وكتاب اقامة الدليل على بطلان التحليل له ايضا واغاثة الثمغان الكبرى لابن القيم واغاثة اللهفان الصغرى في طلاق الغضبان لابن القيم ايضا وزاد المعاد له ايضا وكذلك مراجعة كتب النوازل في فقه المالكية ومطولات كتب اصحاب الائمة نفعا المولى بعلومهم فالواقف عليها يجد من سماحة الاسلام ويسر الدين ورفع الحرج في هذا الباب ما يجعله كله السنة تنطق بحمده . تعالى على هذه الرحمة

### ( حكم تولية طالب الافشاء )

هذا الحكم يعلم بالاولى مما ذكره في القضاء ومن احسن ما كتب فيه ما قاله الامام الماوردي — من كبار ائمة السافعية — في كتابه الاحكام السلطانية وعبارته :  
فاما طالب القضاء وخطبة الولاية عليه فان كان من غير اهل الاجتهاد فيه كان تعرضه لطلبه محظوراً وصار بالطلب مجروحاً

وان كان من اهله على الصفة التي يجوز معها نظره فله في طلبه ثلاثة احوال احدها ان يكون القضاء في غير مستحقه اما لتقص علمه واما لظهور جوره فيخطب القضاء دفعاً لمن لا يستحقه ليكون فيمن هو بالقضاء الحق فهذا سائغ لما تضمنه من دفع منكر ثم ينظر فان كان اكثر قصده ازالة غير المستحق كان مأجوراً وان كان اكثره اختصاصه بالنظر فيه كان مباحاً

( والحالة الثانية ) ان يكون القضاء في مستحقه ومن هو اهله ويريد ان يعزله عنه اما لعداوة بينهما واما ليجر بالقضاء الى نفسه نفعاً فهذا الطلب محذور وهو بهذا الطلب مجروح ( والخال الثالثة ) ان لا يكون في القضاء نظره وهو خال من وال عليه فبراعي حاله في طلبه فان كان حاجته الى رزق القضاء المستحق في بيت المال كان طلبه مباحاً وان كان رغبة في اقامة الحق وخوفه ان يتعرض له غير مستحق كان طلبه مستحباً فان قصد بطلبه المباحة والمنزلة فقد اختلف في كراهية ذلك مع الاتفاق على جوازه فكرهته طائفة لان طلب المباحة والمنزلة في الدنيا مكروه قال الله تعالى « تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الارض ولا فساداً والعاقبة للمتقين »

وذهبت طائفة اخرى الى ان طلبه لذلك غير مكروه لان طلب المنزلة مما ابيح وقد رغب نبي الله يوسف عليه السلام الى فرعون في الولاية فقال « جعلني على خزان الارض اني حفيظ عليم » نطلب الولاية ووصف نفسه بما يستحقها به من قوله « اني حفيظ عليم » وفيه تاويلان ( احدهما ) حفيظ لما استودعني عليم بما وليتني وهذا قول عبد الرحمن بن زبد ( والثاني ) انه حفيظ للحساب عليم بالاسن وهذا قول اسحق بن سفيان وخرج هذا القول عن حد التزكية لنفسه والمدح لها لانه كان لسبب دعا اليه انتهى

( اشتراط علم المولي بالولاية من يولي له لصحة التولية )

قال الامام الماوردي : تمام الولاية معتبر باربعة شروط ( احدها ) معرفة المولي للمولي بانه على الصفة التي يجوز ان يولى معها فان لم يعلم انه على الصفة التي تجوز معها تلك الولاية لم يصح تقليده ( والشرط الثاني ) معرفة المولي بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير بها مستحقاً لها وانه قد تفادها وصار مستحقاً للاستئابة فيها ثم ذكر ثمة الشروط في تولية القضاء مما يدل على اعتبارها فيما هو دون تولية القضاء من الافشاء والتدريس والفرعظ والارشاد والخطابة والامامة بالأولى والله در المستوعر الاكبر في قوله

وما سقطت يوماً من الدهر امة من الذل الا ان يسود دميمها  
 اذا ساد فيها بعد ذل لئيمها تصدى لها ذل وقد اديمها  
 وما قادها للخير الا مجرب عليم باقبال الامور كريمها  
 وما كل ذي لب يعاش بفضلها ولكن لتدبير الامور حكيمها  
 وبالجملة فاعطاء كل ذي حق حقه ووضع الاشياء في مواضعها وتفويض الأعمال  
 للقادرين عليها مما يوجب صيانة الحق ويشيد بناء العدل ويحفظ نظام الامور من  
 الخلل ، ويشفي نفوس الامة من العلال ، وهذا مما يحكم به بداهة العقل وهو عنوان الحكمة  
 التي قامت بها السموات والارض وثبت بها نظام كل موجود ، وكل من تتبع تواريج  
 الامم وكان بصير القلب علم انه ما انتلب عرش مجدها الا لتفويض الاعمال لمن لا يحسن  
 القيام عليها ويضع الاشياء في غير مواضعها « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا  
 ما بانفسهم »

( حكم الاشتراط في الفتوى ان تكون على مذهب معين )

يستفاد هذا مما اوضحه الامام الماوردي في الاحكام السلطانية في القضاء ( قال ) :  
 ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله ان يقلد القضاء من اعتقد مذهب ابي  
 حنيفة لان للقاضي ان يجتهد برأيه في قضاء ولا يلزمه ان يقلد في النوازل والاحكام  
 من اعتزى الى مذهبه . فاذا كان شافعيًا لم يلزمه المصير في احكامه الى اقوال ابي الشافعي  
 حتى يؤديه اجتهاده اليها ، فان اداه اجتهاده الى الاخذ بقول ابي حنيفة عمل عليه  
 واخذ به

وقد منع بعض الفقهاء من اعتزى الى مذهب ان يحكم بغيره لما يتوجه اليه من التهمة  
 والمائلة في القضاء والاحكام واذا حكم بمذهب لا يتعداه كان انفي للتهمة وارضى للخصوم  
 ( قال الماوردي ) وهذا وان كانت السياسة تقتضيه فاحكام الشرع لا توجبه لان  
 التقليد فيها محظور والاجتهاد فيها مستحق »

« ثم قال » : فلو شرط المولي وهو حنفي او شافعي على من ولاه القضاء ان لا يحكم  
 الا بمذهب الشافعي او ابي حنيفة فهذا على ضربين « احدهما » ان يشترط ذلك عموماً في  
 جميع الاحكام فهذا شرط باطل سواء كان موافقاً لمذهب المولي او مخالفاً له ، واما صحة  
 الولاية فان لم يجعله شرطاً فيها واخرجه مخرج الأمر او مخرج النهي وقال : قد قلدتك



القضاء فاحكم بمذهب الشافعي رحمه الله على وجه الأمر أو لا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي كانت الولاية صحيحة والشرط فاسداً سواء تضمن امراً أو نهياً، ويجوز ان يحكم بما اداه اليه اجتهاده سواء وافق شرطه أو خالفه

فان اخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلدتك القضاء على ان لا تحكم فيه الا بمذهب الشافعي أو يقول أبي حنيفة كانت الولاية باطلة لانه عقدها على شرط فاسد، وقال اهل العراق نصح الولاية ويبطل الشرط ثم ذكر الضرب الثاني وفصل فيه فانظره وقال الامام ابو زيد الدبوسي — من اكبر اصحاب الامام أبي حنيفة رحمه الله — في كتاب تقويم الادلة في اوخر باب الاستحسان : وكانت الناس في الصدر الاول اعني الصحابة والتابعين والصالحين رضوان الله عليهم اجمعين يبنون امورهم على الحجة فكانوا يأخذون بالكتاب ثم بالسنة ثم باقوال من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصح بالحجة فكان الرجل يأخذ بقول عمر رضي الله عنه في مسألة ثم يخالفه بقول علي رضي الله عنه في مسألة اخرى ، وقد ظهر من اصحاب أبي حنيفة رحمهم الله انهم وافقوه مرة وخالفوه اخرى على حسب ما نتضح لهم بالحجة ، لم يكن المذهب في الشريعة عمرياً ولا علويّاً بل النسبة كانت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كانوا قروناً اثني عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخير فكانوا يرون الحجة لا علماءهم ولا نفوسهم فلما ذهب الفتوى من عامة القرن الرابع وكسلوا عن طلب الحجج جعلوا علماءهم حجة واتبعوهم فصار بعضهم حنفياً وبعضهم مالكيّاً وبعضهم شافعيّاً ينصرون للحجة بالرجال ويعتقدون الصحة بالملاد على ذلك المذهب ثم كل قرن اتبع عامه كيفما اصابه بلا تمييز حتى تبدلت السنن بالبدع فضل الحق بين الهوى اه كلام الامام أبي زيد والبحث مقدمة مدهشة فليرجع اليها وقد نقل نجواً من ذلك شيخ الصوفية عبيد الدين ابن عربي في الباب الثامن عشر وثلثائة من الفتوحات المكية في معرفة منزل نسخ الشريعة المحمدية وغير المحمدية بالاعراض النفسية عافانا الله واباك من ذلك فليتدبر من يحب الانصاف

(الحسبة على المفتين وامثالهم)

قال الحافظ ابو بكر الخطيب البغدادي : ينبغي للامام ان يتصفح احوال المفتين فمن صلح للفتيا اقره ، ومن لا يصلح منعه ونهاه ان يعود وتوعده بالعقوبة ان عاد ،

وطريق الامام الى معرفة من يصلح للفتوى ان يسأل علماء وقته ويعتمد اخبار الموثوق بهم انتهى

وقال الامام الماوردي في الاحكام السلطانية : واذا وجد - المحتسب - من يتصدى لعلم الشرع وليس من اهله من فقيه او واعظ ولم يأمن اغترار الناس به في سوء تأويل او تحريف انكر عليه التصدي لما هو ليس من اهله واطهر امره لثلا بفقره  
وقال ابن القيم : من افنى الناس وليس باهل للفتوى فهو آثم عاص ومن اقره من ولاية الامور على ذلك فهو آثم عاص قال ابو الفرج ابن الجوزي : ويلزم ولي الامر منعهم وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب وليس له علم بالطريق وبمنزلة من لا معرفة له بالطب وهو يطب الناس بل هؤلاء اسوأ حالا من هؤلاء كالم - واذا تعين على ولي الامر منع من لم يحسن الطب من مداواة المرضى فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين « قال » وكان شيخنا شديد الانكار على هؤلاء فسمعتة يقول : قال لي بعض هؤلاء : اجعلت محتسبا على الفتوى : فقلت له : يكون على الخبازين والطباخين محتسب ولا يكون على الفتوى محتسب انتهى

( دلالة العالم للمستفتي على غيره )

قال ابن القيم : هذا موضع خطر جداً فليُنظر الرجل الى من يدل عليه وليثق بالله فانه اما معين على الاثم والعدوان واما معين على البر والتقوى وقد سأل الحافظ ابو داود - صاحب السنن - الامام احمد عن رجل يسأله عن مسألة فيدله على من يسأله فقال : اذا كان يعني الذي ارشده اليه متبعاً « يعني بالسنة :

وذكر بعد ورقات انه اذا علم ان السائل يدور على من يفنيه بغرضه في تلك المسألة فيجعل استفتاءه تنفيذاً لغرضه لا تعبداً لله باداء حقه فلا يسعه ان يدلّه على غرضه اين كان بل ان علم المفتي فيها نصاً عن الله ورسوله فلا يسعه تركه الى غرض السائل وان كانت من المسائل الاجتهادية ولم يترجح له قول لم يسغ له ان يترجح لغرض السائل « وهذه المسألة جذيرة بالمحافظة عليها » ويرجع الى اتمتها في كلامه

( هل يقول المفتي في المسألة قولان ونوادير في ذلك )

قال الامام ابن القيم في الاعلام : لا يجوز للمفتي تخيير السائل والقائه في الاشكال والحيرة بل عليه ان يبين بياناً مزبلاً للاشكال متضمناً لفصل الخطاب ولا يكون كالمفتي

الذي سئل عن مسألة في الموارث فقال: يتسم بين الورثة على فرائض الله عز وجل: وكتبه فلان  
«وسئل آخر» عن صلاة الكسوف فقال: تصلي على حديث عائشة .

«وسئل آخر» عن مسألة من الزكاة فقال: اما اهل الابشار فيخرجون المال كله  
واما غيرهم فيخرج القدر الواجب عليه .

«وسئل آخر» عن مسألة فقال: ليها قولان . ولم يزد

«قال ابو محمد ابن حزم» وكان عندنا مفت اذا سئل عن مسألة لا يفني فيها حتى  
يتقدمه من يكتب فيكتب هو: جوابي فيها مثل جواب الشيخ . فقدر ان مفتين  
اختلفا في جواب فكتب تحت جوابيهما: جوابي مثل جواب الشيخين . فليل له انهما  
قد تناقضا فقال: وانا انافس كما تذاضا .

«قال ابن القيم»: وكان في زماننا رجل مشار اليه بالفتوى وهو مقدم في مذهبه  
وكان نائب السلطان يرسل اليه في الفتاوى فيكتب: يجوز كذا او يصح كذا او يعقد كذا  
بشرطه . فارسل اليه يقول: قاتينا فتاوى منك فيها: يجوز او يعقد او يصح  
بشرط نحن لانعلم شرط فلما ان تبين شرطه واما ان لا تكتب ذلك «قال» وسمعت  
شيخنا — ابن تيمية — يقول: كل احد يحسن ان يفني بهذا الشرط وهذا ليس بسلم ولا يفيد  
سوى حيرة السائل ونكده

(وكذلك) قول بعضهم سيفه قناريه: يرجع في ذلك الى رأي الحاكم: «قال»  
فيا سبحان الله: لو كان الحاكم شريفا وشابها ما كان مرد احكام الله ورسوله الى رايه  
فضلا عن حكام زماننا والله المستعان

«وسئل» بعضهم عن مسألة فقال: فيها خلاف: فتيل: كيف يعمل المفتي (فقال)  
يختار له القاضي احد المذهبين

«قال ابو عمرو ابن الصلاح» كنت عند ابي السعادات ابن الاثير الجزري فحكي  
لي عن بعض المفتين انه سئل عن مسألة فقال: فيها قولان فأخذ يزري عليه وقال:  
هذا حيد عن الفتوى ولم يختص السائل من عمالته ولم يأت بالمطلوب . والبحث ثمة  
فارجع اليه في كلامه رحمه الله

(الجناس المتبا الى قوله من المفتين)

قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين: المفتي اذا سئل عن مسألة فلما ان يكون

قصد السائل فيها معرفة حكم الله ورسوله ليس الا . واما ان يكون قصده معرفة ما قاله الامام الذي شهر المفتي نفسه باتباعه وتقليده دون غيره من الائمة ، واما ان يكون مقصوده معرفة ما ترجح عند ذلك المفتي وما يعتقده فيها لاعتقاده علمه ودينه وامانه فهو يرضى بتقليده هو وليس له غرض في قول امام بعينه ، فهذه اجناس الفتيا التي ترد على المفتين فغرض المفتي في القسم الاول ان يجيب بحكم الله ورسوله اذا عرفه وثيقته لا يسهو غير ذلك واما في القسم الثاني فاذا عرف قول الامام بنفسه وسعه ان يخبر به ولا يحل له ان ينسب اليه القول ويطلق عليه انه قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها او طالعها من كلام المنتسبين اليه فانه قد اختلطت اقوال الائمة وفتاويهم باقوال المنتسبين اليهم واختياراتهم فليس كل ما في كتبهم منصوصاً عن الائمة بل كثير منه يخالف نصوصهم ، وكثير منهم لا نص لهم فيه ، وكثير منهم يخرج على فتاويهم ، وكثير منهم افتوا به بلفظه او بمعناه

فلا يحل لاحد ان يقول هذا قول فلان ومذهبه الا ان يعلم يقيناً انه قوله ومذهبه فما اعظم خطر المفتي واصعب مقامه بين يدي الله تعالى واما القسم الثالث فانه يسعه ان يخبر المستفتي بما عنده في ذلك مما يغاب على ظنه انه الصواب بعد بذل جهده واستفراغ وسعه ومع هذا فلا يلزم المستفتي الاخذ بقوله وغايته انه يسوغ له الاخذ به ، فلينزل المفتي نفسه في منزلة من هذه المنازل الثلاث وليتم بواجبها فان الدين دين الله والله سبحانه لا يبد سائله عن كل ما افق به والله المستعان ولا يخفى ان في القسم الاول ينبغي للمفتي ان يفتي بلفظ النص بل هو اللازم ما لمكنه فانه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام وقد كان هو عمة الصحابة واصحابهم الذي يرجعون اليه وقد اسهب في ذلك بما لا يستغنى عنه فليراجع

### ( استبانة المفتي بمراجعة كتب المذاهب واختلاف الائمة )

في جمع الجوامع وشرحه « و » نرى « ان السانعي ومانكا و ابا حنيفة والسفيانين » الثوري وابن عيينة « واحمد » ابن حنبل « والاوزاعي والصحق » ابن راهويه « وداود » الظاهري « وسائر ائمة المسلمين <sup>(١)</sup> على هدى مزيهم » في المقائد وغيرها وقال الزعزاعي

« ١ » ومنهم ائمة السلالة الظاهرة الذين حمل عنهم علم جم وفقه كبير وترى تسميتهم في نيل الاوطار للامام الشوكاني وفي غيره ايضاً



في الميزان وقد اجمعوا على انه لا يحمي احد عالماً الا ان بحث عن منازع اقوال العلماء وعرف من اين اخذوها من الكتاب والسنة : « وقال » ان الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة واقوال علمائها كالفرع والاغصان « وقال » ان الشريعة المطهرة جاءت مشرعة سمحة واسعة شاملة قابلة لسائر اقوال ائمة الهدى من هذه الامة المحمدية وان كلامهم فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من امره وعلى صراط مستقيم وان اختلافهم انما هو رحمة بالامة « وقال » نقلاً عن الامام الزركشي في آخر كتاب « القواعد » انه ما مثاله : ان مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما امكن كما عليه عمل الائمة من اهل الورع والتقوى كابي محمد الجويني واضرابه فان كتب كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب معين انتهى ثم قال الشعراني ، وقد بلغنا انه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز الديري « وشيخ الاسلام عز الدين ابن جماعة القديسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البراءي والشيخ علي التستيني الضرير ، ونقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعده ولا اصوله ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به انتهى وذكر التاج السبكي في طبقات الشافعية في ترجمة امام الحرمين ما مثاله والامام لا يتقيد بالاشعري ولا بالشافعي لاسيما في البرهان وانما يتكلم في حسب تأدية نظره واجتهاده : وذكر في ترجمة ابيه الجويني انه كتب كتاباً سماه المحيط لم يتقيد فيه بمذهب وانه التزم ان يقف على مورد الاحاديث لا يتبعها ويجنب جانب العصبية للمذاهب : كما قدمه الشعراني . وذكر في ترجمة ابن جرير ان المحمدين الاربعة — ابن جرير وابن خزيمة وابن نصر — ابن المنذر كانوا يذهبون مع اجتهادهم المطلق وكان كل منهم مجتهداً مطلقاً لا يقلد احداً ولم من الاختيارات مادونه السبكي في تراجمهم وهذا باب بطول استقصاؤه وقد عد السيوطي في حسن المحاضرة من المجتهدين في مصر وحدها ما انا في السبعين فكيف بغيرها وكل من هؤلاء انما كان يفتي بما يؤديه اجتهاده وكان يتفق لكثير من هؤلاء وامثالهم من جمع الكتب المتنوعة للاستفادة بما فيها ما يدهش وقد حكى السبكي في طبقاته في ترجمة الامام عبد السلام ابن بندار انه دخل الى بغداد من مصر ومما معه

« ١ » قال الشعراني بعد . صنف — الديري — كتاب الدرر المنتقطة في المسائل

المختلطة افتى فيها على المذاهب الاربعة

عشرة جمال عليها كتب بالخطوط المنسوبة في فنون العلم<sup>(١)</sup> وقال الشعرا في ايضا: ان كل مقلد اطلع على عين الشريعة المطهرة - ادلتها - لا يؤمر بالتقليد بذهب واحد وربما لزم المذهب الاحوط في الدين مباغة منه في الطاعة. والى نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله: ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باي هو وامي فعلى الرأس والعين وما جاء عن اصحابه فتحنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال. «ثم قال» اذا ملت ذلك فيقول لكل مقلد امتنع عن العمل بقول غير امامه في مضايق الاحوال امتناعك هذا تمت لا ورع لانك تقول لنا انك تعتقد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعترف مذاهيبهم من عين الشريعة «ثم قال» وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول: لم يلفنا عن احد من الائمة ان امر اصحابه بالارام مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل يقول عنهم تقريرهم الناس على الفتوى بعمل بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم «وكان» يقول ايضا: لم يلفنا في حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من الامة بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه واذلك الا لان كل مجتهد مصيب. «وكان» الزناني من ائمة المالكية يقول: يجوز تقليد كل من اهل المذاهب في النوازل. وقد اطال الشعرا في هذا البحث واجاد والتقص ان توسع المقتفي في مراجعة مذاهب الائمة واقوالهم مما يعينه على الاقوى والارجح في المازة، اذ ليس الحق وقفا على مذهب او كتاب وبالجملة فلا سبيل للوقوف الى الصالة النشودة الا بالتبحر مطالوي الكتب وخابيا الاسفار، وبمقدار رفع الحجة في ذلك بمقدار زور الأفكار، قال العلامة العطار في حواشيه على شرح جمع الجوامع<sup>(٢)</sup> من تأمل ما ذكره من تصدي له اجم الائمة الاعلام علم انهم كانوا مع رسوخ قدمهم في العلوم الشرعية والاحكام الدينية لم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم واساطلة تامر بكلياتها وجزئياتها حتى في كتب الخلفين في العقائد والفروع يدل على ذلك التامل عنهم في كتبهم والتصدي لدفع شبههم وانج من ذلك تجاوزهم الى

(١) وما اغرب عنه انه كان يفخر بالاعتزال وبمظاهره حتى على باب نظام الملك - اوزير الشهير - فيقول لمن يستأذن عليه: قل ابو يوسف القزويني المعتزلي.

النظر في كتب غير الاسلام<sup>(١)</sup> « قال » فاني وقفت على مؤلف للقرافي<sup>(٢)</sup> رد فيه على اليهود شبيهاً او ردها على الملة الاسلامية لم يأت في الرد عليهم الا بنصوص التوراة وبقية الكتب السماوية حتى يظن الناظر في كتابه انه كان يحفظها عن ظهر قلب ثم هم مع ذلك ما اخلوا في تثفيف سنتهم وترقيق طباعهم من رفاق الاشعار ولطائف المحامرات ، « ثم قال » ومن نظر فيما انتهى اليه الخال في زمن وقعنا فيه علم ان نسبتنا اليهم كنسبة عامة زمانهم فان قصارى امرنا النقل عنهم بدون ان نخترع شيئاً من عند انفسنا ، ولبتنا وصلنا الى هذه المرتبة بل اقتصرنا على النظر في كتب محصورة الفهم المتأخرون المستمدون من كلامهم تكررها طول العمر ولا تطلع نفوسنا الى النظر في غيرها حتى كأن العلم انحصر في هذه الكتب فلزم من ذلك انه اذا ورد علينا سؤال من غوامض علم الكلام تخلصنا عنه بان هذا كلام الفلاسفة ولا ننظر فيه او مسألة اصولية قلنا لم نرها في جميع الجوامع فلا اصل لها او نكتة ادبية قلنا هذا من علوم اهل البطالة وهكذا فصار العذر اقم من الذنب . واذا اجتمع جماعة منا في مجلس فالمخاطبات مخاطبات العامة والحديث حديثهم ، فاذا جرى في المجلس نكتة ادبية ربما لا تنفطن لها وان لفطنا لها بالفنا في انكارها والاعراض عن قائلها ان كان مساوياً . وايدائه بشناعة القول ان كان ادنى ونسبناه الى عدم الحشمة وقلة الادب ، واما اذا وقعت مسألة غامضة من اي علم كان عند ذلك تقوم القيامة وتكثر القالة ويتكدر المجلس وتمتلئ القلوب بالشحوا . وتغمض العيون على القذى ، فالمرموق بنظر العامة الموصوف بما يسمى العلم اما ان يتستر بالسكوت حتى يقال ان الشيخ مستغرق او يهذو بما تمجده الامباع ، ونفرد عنه الطباع ، « وقالوا سكونا بحب الآله وما اسكر القوم الا التضع »

فحالنا الآن كما قال ابن الجوزي في مجلس وعظه ببغداد

« ما في الديار اخو وجد نطارحه حديث نجد ولا خل نجاريه »

وهذه نفثة مصدر قدسأل الله السلامة واللفظ اه كلام العطار وموضع الاستشهاد

« ١ » وقد قال السبكي في طبقاته في ترجمة كمال الدين ابن يونس شارح التنبية — احد ائمة الشافعية — تبحر في جميع فنون العلم وتشهد بعلوم الرباني وكانت اهل النعمة يقرؤون عليه التوراة والانجيل ويشرح لها هذين الكتابين شرخاً يعترفون انهم لا يجدون من يوضحها لهم مثله ، وكان اثر الدين الابيري — مؤلف ايساغوجي — يفتش ابن يونس على الغزالي انظر ترجمته رحم الله الجميع « ٢ » طبع

منه تأسفه على الاقتصار على ما في الايدي من الاسفار مع ان الدواء الناجع هو التقييد  
بما خبأته ايدي السلف من جواهر العلم ونفائس الفوائد وبالله التوفيق

( اعراض المفتي عن المقلد الخصم )

المقلد هو الذي لا يصل فهمه الى درك الدليل او لا يريد ان يصل ، انعمته الفطرة  
عن المحقق باولي العلم ، اوقع بالتخلف عن السباق مع ابطال النظر واقطاب الفهم ، فلما  
مانت قوته النظرية كان قصاره ان يقف مع قول مفتيه ، ويجزع من الكاس الذي  
يسقيه ، فاذا تحكك بالدليل ، واخذ يخوض مع الابطال في القال والقال ، دل على  
تطفله ، وفضوله وتحمله وتسيده طوره ، ومجاوزه قدره فلماذا يجب الاعراض عنه ،  
وان تحجب مخدرات المناظرة منه ولما ابتلي الائمة قديما بالمقلدة المماحين ، وضموها  
لدره جدلم قوانين ، قال الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي رضي الله عنه وارضاه  
في كتابه في فصل التفرقة <sup>١</sup> وشرط المقلد ان يسكت ويسكت عنه لانه قاصر عن  
سلوك طريق الحجاج ولو كان اهلا له كان مستنابا لا تابعا واماما لا مأموما ، فان خاض  
المقلد في الحاجة فذلك منه فضول ، والمشتغل به صار كضارب في حديد بارد ، وطالب  
اصلاح الفاسد « وهل يصلح العطار ما افسد الدهر اه وقال رضي الله عنه في « احياء  
علوم الدين » في الباب الرابع من ابواب العلم في مباحث المناظرة وتلبس المناظرين ما  
مثاله : اعلم ان هؤلاء قد يستدرجون الناس الى ذلك بان غرضنا من المناظرات  
المباحثة عن الحق لينفع فان الحق مطلوب والتعاون على النظر في العلم وتوارد الخواطر  
مفيد ومؤثر هكذا كانت عادة الصحابة رضي الله عنهم في مشاوراتهم « ثم قال « وبطلحك  
على هذا التلبس ما اذكره وهو ان التعاون على طلب الحق من الدين ولكن له شروط  
وعلامات ثمان ( الى ان قال ) الثالث ان يكون المناظر مجتهدا يفتي برأيه لا بمذهب الشافعي  
وابي حنيفة وغيرهما حتى اذا ظهر له الحق من مذهب ابي حنيفة ترك ما يوافق رأي  
الشافعي وافتي بما ظهر له كما كان بفعله الصحابة رضي الله عنهم والائمة فلما من ليس له  
رتبة الاجتهاد وانما يفتي فيما يسأل عنه ناقل عن مذهب صاحبه فلو ظهر له ضعف مذهبه  
لم يتركه فاي فائدة له في المناظرة ومذهبه معلوم وما يشكل عليه يقول لعل عند صاحب  
مذهبي جوابا عن هذا فاني لست مستقلا بالاجتهاد اه



وقال رضي الله عنه ايضاً في كتاب آداب تلاوة القرآن في اسباب موانع الفهم الاربعة ما مثاله في الثاني ( ثانيها ) ان يكون مقلداً لمذهب سماعه بالتقليد ومحمد عليه وثبت في نفسه التعصب له بمجرد الاتباع للمسموع من غير وصول اليه ببصيرة وشاهدة فهذا شخص قيده معتنقه عن ان يجازره فلا يمكنه ان يخطر بباله غير معتنقه فصار نظره موقوفاً على مسموعه ، فان لمع برق على بعد وبداهة معنى من المعاني التي تبين مسموعه حمل عليه شيطان التقليد حملة وقال كيف يخطر هذا ببالك وهو خلاف معتقد آبائك فيرى ان ذلك من غرور الشيطان فيتباعه منه ويحترز عن مثله ولمثل هذا قات للصوفية : ان العلم حجاب : و ارادوا بالعلم العقائد التي استمر عليها اكثر الناس بمجرد التقليد او بمجرد كلمات جدلية حررها المتعصبون للمذاهب وألقوها اليهم انتهى

وما اجمال قول الجاحظ عليه الرحمة : <sup>(١)</sup> التقليد مرغوب عنه في حجة العقل منه في القرآن ، نصرأوه قد عكسوا الامور كما ترى وتقضوا العادات وذلك انا لانك ان من نظر وبحث وقابل ووزن احق بالتبين وأولى بالحجة انتهى

( ما على المفتي اذا عرف الحق )

قل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب الايمان . اتفق العلماء على انه اذا عرف الحق لا يجوز تقليد احد في خلافه وانما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال وان كان عاجزاً عن اظهار الحق الذي يعلمه فهذا يكون ممن عرف ان دين الاسلام حق وهو بين النصارى فاذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤخذ بما عجز عنه

واما ان كان المتبع للجهل عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد فهذا لا يؤخذ ان اخطأ كما في القبله

واما ان قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه ونصره بيده ولسانه من غير علم ان معه الحق فهذا من اهل الجاهلية وان كان متبوعاً معصياً لم يكن عمله صالحاً وان كان متبوعه مخطئاً كانت آثاماً وهولاً من جنس مانع الزكاة ومن عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخيصة فان ذلك لما احب المال حباً منعه عن عبادة الله وطاعته صار عبداً له وكذلك هؤلاء فيكون فيه شرك اصغر ولمن من الوعيد بحسب ذلك وفي الحديث « ان يسير الرياء شرك » اه كلامه عليه الرحمة

(١) من فصل للجاحظ مطبوع مع فصول له في الجزء الثاني من الكامل للمبرد

## (تورع المفتي عن التضييل والتكثير)

مما يزين العالم كبر عقله وشدة رزاقته وحصافة لبه ، ومما يشينه ويذريه طيشه وحمته وخفته وتسرعه فتراه بذلك يهوي من طلق وان ناطح الجوزاء بهرقانه بمحق او بغير حق فيحفظ اللسان صيانة الانسان « وهل يكب الناس في النار على مناخرهم الا حصائد السنتهم »

قال حجة الاسلام الغزالي في « فيصل التفرقة » . اذا رأيت الفقيه الذي بضاعته مجرد الفقه يخوض في التكفير والتضييل فاعرض عنه ولا تشغل به قلبك ولسانك فان التحدي بالعلوم غريزة في الطبع لا يصبر عنه الجبال ولا جله كثير الخلاف بين الناس ولو ينكت من الايدي من لا يدري لئل الخلاف بين الخلق

( وقال ) رضي الله عنه ايضاً . واعلم انه لا تكفير في الفروع اصلاً الا في مسألة واحدة وهي ان ينكر اصلاً دينياً علم من الرسول صلى الله عليه وسلم بالتواتر ( ثم قال ) ولو انكر ما ثبت باخبار الآحاد فلا يلزم به الكفر ولو انكر ما ثبت بالاجماع فهذا فيه نظر لان معرفة كون الاجماع حجة قاطعة فيه غموض يعرفه المحصلون لعلم اصول الفقه وانكر النظام كون الاجماع حجة اصلاً فصار كون الاجماع حجة مخافة فيه

« وقال ايضاً » ولا يلزم كفر المأولين ما داموا يلزمون قانون التأويل وكيف يلزم الكفر بالتأويل وما من فريق من اهل الاسلام الا وهو مضطر اليه  
« وقال ايضاً » كأن كل واحد لا يرضى بما ذكره الخصم ولا يراه دليلاً قاطعاً وكيفما كان فلا ينبغي ان يكفر كل فريق خصمه

وكتابه رضي الله عنه هذا فيصل التفرقة مما يهم كل نبيه مراجعته ومطالعة فلم يؤلف في موضوعه مثله

وقال الامام ابن حزم في الفصل في الكلام فيمن يكفر ولا يكفر ما مثاله :  
اختلف الناس في هذا الباب الى ان قال وذهبت طائفة الى انه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد او فنيا وان كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى انه الحق فانه مأجور على كل حال ان اصاب الحق فاجران وان اخطأ فاجر واحد وهذا قول

(١) اقول هو بمعنى قول سقراط . لو سكت من لا يعلم لسقط الاختلاف

(٢) جزء ٣ ص ٢٤٧

ابن ابي ليلى وابي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي رضي الله عن جميعهم وهو قول كل من عرفه قوله في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم « الى ان قال » والحق هو ان كل من ثبت له عقد الاسلام فانه لا يزول عنه الا بنص او اجماع . واما بالدعوى والافتراء فلا « الى ان قال » واما من كثر الناس بما تؤول اليه اقراهم فخطأ لانه كذب على الخصم وتقول له ما لم يقل به وان زعمه فلم يحصل له غير التناقض فقط والتناقض ليس كفراً وثمة البحث من تفاسير العلم فليرجع اليها

### ( انقاء المآتي النسخ في دعوى الاجماع )

كثيراً ما يمر بمطالع كتب نقد دعوى الاجماع في بعض المسائل او التوازيات ولا سند له الا عدم العلم بالخلف فيأتي سير التقليد فيقتله في اعتقاد انه يجمع عليه مع ان الواجب عليه اما التقيب جهده في سائر بطون الكتب الفروعية واسفار الخلاف حتى يسقط على الحقيقة في دعوى الاجماع او يحذف كلمة الاجماع من نقله وعزوه فقد ظهر فيما يحكى من المسائل المندعى فيها لاجماع ان وراءها خلافاً في مذاهب اخرى بل في كتب منتشرة قد لا تخلو خزائن عالم منها ، وما اللطف قول شمس الدين الاصفهاني — من كبار ائمة النافعية — في شرح المحصول . الحق تنذر الاطلاع على الاجماع الا اجماع الصحابة حيث كان المجمعون وهم العلماء منهم في قلة واما الآن ويعد انتشار الاسلام وكثرة العلماء فلا مطمع للعلم به « قال » وهو الخيار « الامام » احمد مع قرب عهده من الصحابة وقوة حفظه وشدة اطلاعه على الامور الثقلية « قال » والمنصف يعلم انه لا خبر له من الاجماع الا ما يجده مكتوباً في الكتب ومن البين انه لا يحصل الاطلاع عليه الا بالسمع منهم او بتقليد اهل التواتر والبناء وسبيل الى ذلك الا في عصر السابغة واما من بعدهم فلا ننهي كلام الاصفهاني

ووجه الانشاء والتورع في دعوى الاجماع في بعض الاحكام هو ان الاجماع — على ما عرفه الأصوليون — اجتماع علماء المسلمين على حكم من الاحكام : ولذا قال شيخ الاسلام في فئتين ابن تيمية : واما قول بعض الائمة كالفتهاء الاربعة وغيرهم فليس حجة لازمة ولا اجماعاً باتفاق المسلمين بل قد ثبت عنهم رضي الله عنهم انهم نهوا الناس عن تقليد ما مروى اذا رأوا قولاً في الكتاب او السنة اقوى من قولهم ان يأخذوا بما دلت عليه الكتاب والسنة ويدعوا افواههم ولهذا كان الاكابر من اتباع الائمة الاربعة لا يزالون

اذا ظهر لهم دلالة الكتاب والسنة على ما يخالف قول متبعوهم اتبعوا ذلك انتهى وفي  
معالم الاصول . اذا انتفى جماعة ولم يعلم لم يخالف فليس اجماعاً قطعاً اذ لا يعلم ان الباقي  
موافقون ولا يكفي عدم علم خلافهم فان الاجماع هو الوفاق لا عدم علم الخلاف انتهى  
وقال حجة الاسلام الغزالي في كتابه « فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة »  
واما ما يستند الى الاجماع فدرك ذلك من الغرض الاشياء اذ شرطه ان يجتمع اهل الحل  
والعقد في صعيد واحد الى امر واحد اتفاقاً بلفظ صريح ثم يستمر عليه مرة عند قوم والى  
انقراض العصر عند قوم ومن هذا علم حد الاجماع ( وقال ايضاً ) وانما يعرف ذلك —  
مواضع الاجماع — من مطالعة الكتب المصنفة في الاختلاف والاجماع للسلف ثم  
لا يحصل العلم في ذلك بمطالعة تصنيف ولا تصنيفين اذ لا يحصل تواتر الاجماع به ( قال )  
وقد صنف ابو بكر الفارسي رحمه الله كتاباً في مسائل الاجماع وانكر عليه كثير منه  
وخولف في بعض تلك المسائل ( قال ) فاذن من خالف الاجماع ولم يثبت عنده بعد  
فهو جاهل مخطئ وليس بمكذب فلا يمكن تكفيره والا فتلال بمعرفة التحقيق في هذا  
ليس يسير انتهى كلام حجة الاسلام نفعا المولى بعلمه

### المهتي والله لم يزل من ينزهه بالانقلاب

ان العالم لما اخذ الله عليه الصدع بالحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان  
لا يخاف في الله لومة لائم كان مرضاً من اعداء الله هم وعبيد اهلوائهم للثنان والنيز  
بالانقلاب فترام ان وجدوه يميل لا ظروفي الادلة الى الاحكام والوقوف على ماخذ المذاهب  
والاقوال وتحري الاقنوم والاصح بدون تعصب لامام ولا تحزب لا آخر ينزوه  
بالاجتهاد وسموه ( مجتهداً ) تهكماً مع انه بذلك لم يبق الا بواجبه ، وان اصرروا عليه لعلوم  
الحكمة والرياضيات وتشوبقه لاقتطاف ثمرها سموه ( طبعياً ) وان راوا حشاه على البذل  
والانفاق في سبيل الله ودعواؤه الموسرين للعطف على البؤساء لقبوه ( اشتراكياً ) وان  
سموه يتكلم في الزيارة المشروعة وينهى الاحداث فيها او يتكلم على نواح الشرك المنقورة  
في السنة او يزجر عن الغلو في الصالحين دعوه ( وهابياً ) الى غير ذلك من افانين

( ١ ) الوهابية طائفة مقلدة لامام احمد بن حنبل رضي الله عنه ولاصحابه وحاملي  
فقهه في الاصل والفروع وقد بسط الكلام في شرح اصول العلامة الجبرتي مفتي مصر  
في تاريخه وهو متداول ومطبوع مراراً



اقولم ونبزم بالانقلاب لكل من لا يماثلهم بل ميولهم ولا يسايرهم على اهوائهم . ولم في كل عصر تلقيب جديد ونبز مبتدع

العالم الحكيم لا يابى لهذه الانقلاب اذا صدع بالحق ولا تخزنه بل يعيرها اذا صما لانه يجري على ما يوجه دينه ، ويفرضه عليه بدينه ، وهو ما يرضي ربه وخلقه تعالى فليس رضاء الناس غاية لا تدرك وانى للعقل ارضاء اهواء متباينة ومنازع متناقضة

ما الذ الانقلاب التي تتنوع على المصالح وهو ساع الى خير قومه وما اوجب الترحيب بها والابتسام لها فان امامه من الانبياء ووارثيه ما يعزبه وباليه وكفى بهم اسوة وما اصدق قول ورقة بن نوفل لابي صلى الله عليه وسلم : انه لم يأت احد بشئ ما جئت به الا عودي : رواه البخاري

الثبات على تحمل المشاق والصبر الجميل من الواجبات المقتضية على كل داع الى حق والصدمات التي يجدها البطل التمسك يجب ان تهاب بثبات الجأش وان تكون كما تجددت باعثة على تجديد القوى ومواصلة العمل والسير ولذلك قرن تعالى في كتابه الحكيم التواصي بالحق بالتواصي بالصبر وصدق الله العظيم

( خوض بعض المذتهين في التلفيق )

مسألة التلفيق من غرائب المسائل الحديثة المفرقة على القول بزموم التمهذ للعامي وهو قول لا يعرفه السلف ولا ائمة الخلف وقد افقت كلهم على ان العامي لا مذهب له ومذهبه مذهب مقلبه .

تري الفقيه من القرون المتأخرة لو سئل عن رجل مسح بعض رأسه اقل من ربعة في وضوءه ثم خرج منه دم وصلى بحبك بان صلاته باطلة لان عبادته مافقة من مذهبين فخرج منها قول لا يقول به احد هذا قصارى جوابه في فتواه ومبلغ علمه على دعواه مع انه لو فرض انها حدثت في القرن الأولي وسئل عنها مفت سلمي لكان نظره في صحتها او فسادها الى الدليل المبيح لها او الحاضر ولا يمكن ان يتصور ان يقول له : عمالك هذا ملحق او هذا تلقيق وانما يأمره بالفعل او بالترك استدلالا او استنباطا فحسب ، ولذلك لم يسمع لفظ التلفيق في كتب الائمة لا في موطائهم ولا في امهاتهم بل ولا في كتب اصحابهم ولا اصحاب اصحابهم ولا يبعد ان يكون حدوث البحث في التلفيق في القرن الخامس ايام اشد المعصب والتحزب ودخلت السياسة في التمهذ ، واضطر

الفقهاء للاعتياش والارتياش الى التشدد في ذلك والصلب ، فمسألة التلخيص اذن من مسائل الفروع ولا دخل لها في الاصول لأن مسائل الاصول هي بباحثه التي يستمد منها معرفة الاستنباط والاستنتاج مما لاجله سمي الاصول اصولاً فمن اين ان بعد من مسائل التلخيص الذي لم يخطر على بال احد في القرون الاولى ولا سمح به ،

اتسع امر التأليف في القرون المتأخرة وادخل في كل فن ما ليس به بل امتلاء مثل الفقه من الفرضيات أضعاف اضعاف الواقعة في فروعها وانت بين السلوب المتقدم والمتأخر في اي فن لدعوات من تباينها عجائب كانت كتب المتقدمين لا تخرج عن موضوع الفن قيد شبر حتى استفحل الأمر في التأليف وجرى من جرأه ما نعاه غير واحد من الحكماء وقد ألم بشيء من ذلك القاضي ابن خلدون في مقدمة تاريخه

والمقام لا يتسع لسط هذا البحث الذي نتجاذبه امور عديدة لمعرفة منشأ من اختلاف السياسة ودخول عوائد الأمة الغلبة على الخلوقة قسراً وتبدل المألقي والمطالب في تلقي العلم والتوصل اليه فاخطأ جيد الكتب بغيره وتبدلت العادات بغيرها وصارت المراتب والمناصب وفقاً على هذا السبيل لا ائمال بغيره فبعضها مسورة امر التأليف فجرى على سنتها ومباجها وصار المذهب اصلاً راسخاً وتعددت لاجله الفرق الاسلامية كل يدعو لمام ورائده السياسة والسيادة قسماً مانشأ وتولد ما تولد بما لا عهد للعلم به بل بينه وبين سيره الاول بعد الشرين يرف ذلك كما من دقق في فلسفة التاريخ وانقرأ قواعد الفاتحين واصول الدول واستكناه رجالها وسالية عصره ونصر في كل مملكة وجيل وقد بسطناه في نقالة خاصة ، النصدان التلخيص الذي يبحث عنه المتأخرون ينبغي لتلقي اذا استفقي عن مسألة منه ان ينظر الى مأخذها من الكتاب او السنة او مدركها المعقول منها واما تسرع الى القول بالتلخيص بطلاناً او قبولاً فمدلل عن مهيع السلف على ان ما يستمونه بعد تفيقا بتسرع النظر عما ذكرنا في شأنه راجع الى نوع الرخص التي يجب الله ان تؤتي والشيخ مرعي الحنبلي — احد فقهاء الحنابلة المشاهير — رسالة في جواز التلخيص للعوام وهي رسالة نفيسة قال : لان العلماء نصوا على ان العامة ليس لهم مذهب معين ( قال ) وقد قال غير واحد لا يلزم امامي ن يتذهب بمذهب معين كما لم يلزم في عصر اوائل الأمة ( قال ) والذي اذهب اليه واختاره القول بجواز التقليد في التلخيص لا يقصد تتبع ذلك بل من حيث وقع ذلك اتفاقاً خصوصاً من العوام الذين لا يدعهم غير ذلك ( الى ان قال ) ولا يسع الناس غير هذا ويؤيده انه في عصر

الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم مع كثرة مذاهبهم وتباينهم لم ينقل عن احد منهم انه قل لمن استنشد الواجب عليك ان تراعي احكام مذهب من قلده لئلا تفق في عبادتك بين مذهبين فاكثرت كل من مثل منبه عن مسألة الفتى المسائل بما يراه تميزاً له الحمل ان غير فحص ولا تفصيل ولو كان ذلك لازماً لمسا أمملوه خصوصاً مع كثرة تباين اقوالهم انتهى

وقال العلامة الدسوقي - من فقهاء المالكية في مصر - في حواشيه على شرح خليل في بحث الفتوى من خطبة كتاب ما مثله وفي كتاب الشريعة اثناع التلقيق والذي سمعناه من شيخنا نقلاً عن شيخه الحضر وغيره ان الصحيح جوازهم فسخة (قال الدسوقي) وبالجمله في التلقيق في العبادة الواحدة من مذهبين لم يقتل المبع وهو طريقة المصاروة والجواز وهو طريقة المخاربة ورجحت انتهى

وقال ابن الهمام في فتح التفسير في كتب ادب القضاة: المقلد له ان يقلد اي مجتهد شاء «ثم قال»: وانا لا ادري ما يمنع هذا «اي تتبع المصنف واخذ العالم في كل مسألة بقول مجتهد اخف عليه» من التلقل او العقل ما وكون الانسان يتبع ما هو اخف على نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما سلمت من الشرع ذم عليه وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته انتهى

نقول هذا قناعاً ان يهوله امر التلقيق ويؤمن ان اسلكم بجوازهم اي لا نكر مع ان امانه من الافاضل ممن نكروهم من قال بجوازهم لآل من سمعته ورجحه أما نحن فلما نرى الرجوع في مسائله الى سنة السالك والائمة في مثلها كما اوضحناه وبالله التوفيق

### ( ما يعمل المأني لنا فحص اقوال الائمة )

ذكر ابو عمر محمد بن يوسف الكندي في كتاب القضاة الذين اوراق قضاء مصر في تولية قضاء مصر لابي رهم بن الجراح سنة ٤٠٢ م مثله: عن عمر بن خالد قال: ما صحبت احدا من القضاة كبراهيم بن الجراح كنت اذا عملت له المحضر قرأت عليه اقام عنده ما شاء الله ان يقيم ويرى فيه رأيه فاذا اراد ان يقضي بالذي انا فيه سجدت فاجد في ظهره قال ابو سنيقة كذا وفي سطر قال ابن لبي كذا وفي سطر آخر قل ابو يوسف كذا وقل مالك كذا ثم اجد في سطر منها علامة له كالسنة فاعلم ان اختياره وقع في ذلك القول فان شئ المسجل عليه انتهى وهكذا في المفتي ان ينظر في الواقعة الى اقوال الائمة ويفحصها

وينعم النظر حتى اذا استبان له قوة احدها توكل على الله تعالى وافتي به والائمة باجمعهم لم يغادروا في النوازل بذل الوسع حتى اجتمع من اقوالهم الكثير الطيب ووجد فيها الامثل فالامثل واعني بالنوازل ما تجدد على عهدهم واما المأثور فما كان عن الصحب رضوان الله عنهم فكذلك يتغير فيه الامثل وما كان عن الحضرة النبوية فهناك فصل الخطاب والله الموفق

### (نقمة الآداب في هذا الباب)

نظم هذا البحث الجليل بما جاء في الاقتاع وشرحه <sup>(١)</sup> في كتاب القضاء والفتيا مما لم نذكره قبل وعبارته مع شرحه

يحرم الحكم والفتيا بقول او وجه من غير نظر في الترجيح اجماعاً <sup>(٢)</sup>  
ويجب ان يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه اجماعاً قاله الشيخ <sup>(٣)</sup>  
وبني ان يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم حذراً مما يصورونه في سوء الاتهم لئلا يوقعوه في المكروه

ويحرم تساهل مفت وثقايد معروف به (قال الشيخ): لا يجوز استفتاء الا من يفتي بعلم او عدل :  
ويلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة وان حدث ما لا قوال فيه تكلم فيه حاكم ومجتهد ومفت

وينبغي للمفتي ان يشاور من عنده ممن يثق بعلمه الا ان يكون في ذلك افشاء سر السائل او تعريضه للاذى او مفسدة لبعض الحاضرين فيخفيه ازالة لذلك ولا يلزم جواب ما لا يحتمله السائل لقول علي — كما في البخاري — حدثوا الناس بما يعرفون اترهبون ان يكذب الله ورسوله وفي مقدمة مسلم عن ابن مسعود : ما انت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم الا كان فتنه لبعضهم ولا يلزم جواب ما لا تقع فيه لخبر احمد عن ابن عباس انه قال عن الصحابة : ما كانوا يسألون الا عما ينفعهم

- (١) هو من اهم كتب الفروع عند الحنابلة ولا يستغني عنه مفت ولا قاض لسيرة من الفروع ما لا يوجد في غيره جزى الله ثابه وواقفه خيراً
- (٢) نقدم لنا هذا واعدناه تذكراً به لكثرة التساهل فيه
- (٣) يعني به شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله



ولمفتي قبول هدية لكن لا يقبض بها يريد به مما لا يقبض به غيره والا حرم قبولها  
ولمفتي رد الفتيا ان خاف غائلتها او كان في البلد من يقوم مقامه في الفتيا والا لم  
يجز له ردّها لتعينها عليه ( والتعليم كذلك )

ومن قوي عنده مذهب غير امامه لظهور الدليل معه افتى به واعلم السائل  
ويجوز لمفتي العدول عن جواب المسؤل عنه الى ما هو انفع للسائل  
ولمفتي ان يبدله على عوض ما منعه عنه وان ينهيه على ما يجب الاحتراز عنه لان  
ذلك من قبيل الهداية لدفع المضار

واذا كان الحكم مستغرباً وطأ قبله ما هو كالقدمة له  
وله الخلف على ثبوت الحكم احياناً لا آية « قل اي وائي انه الحق » وآية « فارب  
السماء والارض انه الحق مثل ما انكم تنطقون » والسنة بذلك كثيرة  
وله ان يكذ لك مع جواب من تقدمه بالفتيا اذا علم صواب جوابه فيقول : جوابي  
كذلك والجواب صحيح وبه اقول :

واذا مثل المفتي عن شرط واقف لم يفت بالزام العمل به حتى يعلم هل الشرط ممول  
به في الشرع او من الشروط التي لا تحل مثل ان يشترط ان يصلي الصلوات في التربة  
المدفون بها الواقف ويدع المسجد او يهل بها قديلاً او مرجحاً لان ذلك محرم كما تقدم  
( لصاحب الاقتاع ) في الجلائز <sup>(١)</sup>

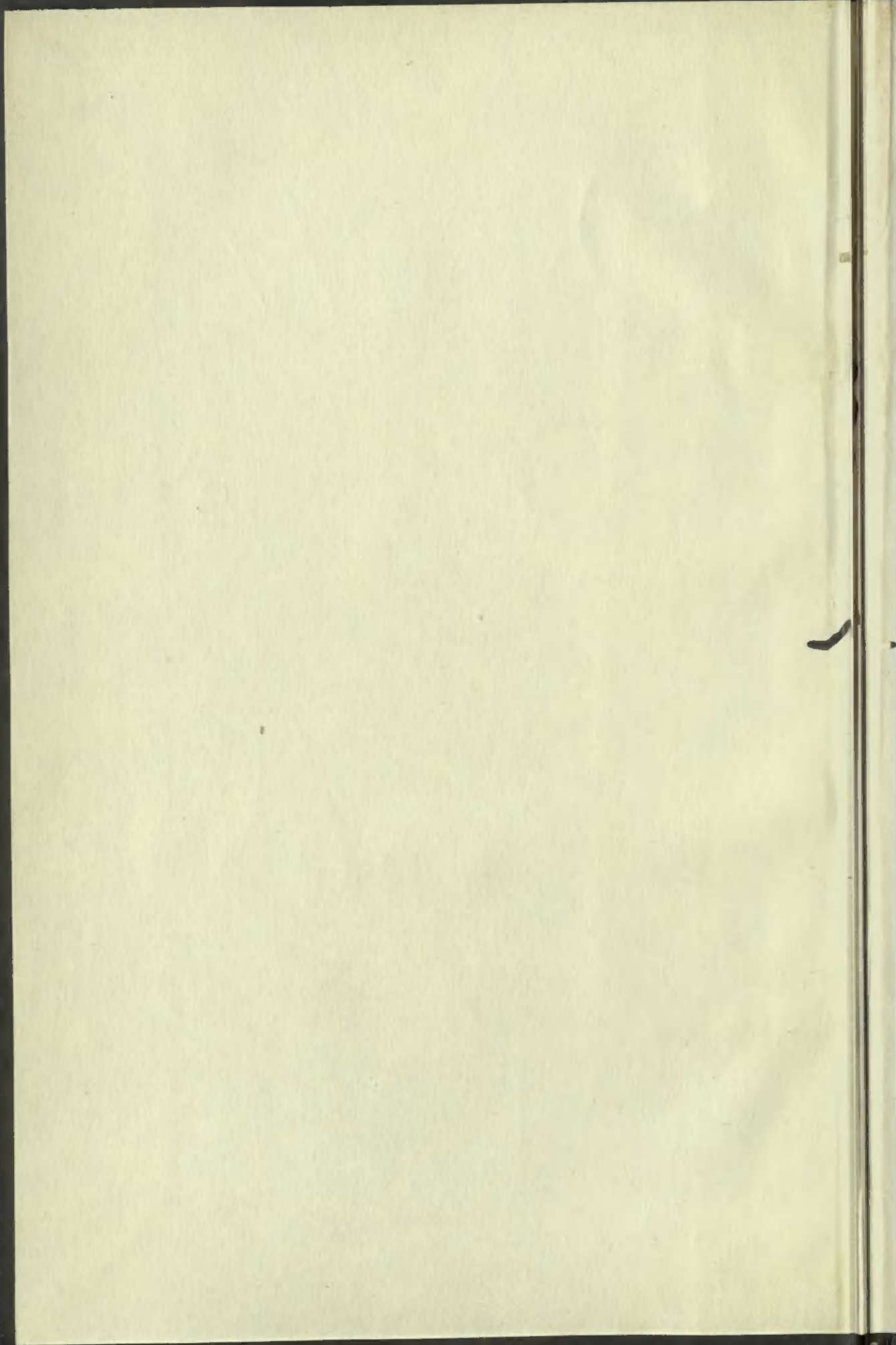
(١) في كتاب تفسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف للامام المناوي في الفصل  
الثالث في الحادثات والواقعات من الكتاب الثاني قال ( حادثة ) بالشام في القرن السابع  
وهو ان شخصاً وقف وشرط على المؤذن ان يقوم بالتسبيح او اخر الميل على العادة  
( فاجاب ) ابن تيمية وقبعه بعضهم بان ذلك بدعة مكروهة باتفاق المسلمين وما كان مكروهاً  
لم يكن لاحد ان يأمر به ولا يعلق استحقاق الرزق به ولا يلزم فعله وان شرط الواقفاه  
بحروفه وما الطف ما خصه الامام ابن القيم في اعلام الموقعين في شروط الواقفين بقوله  
بعد مقدمات : وبالجمل فشروط الواقفين اربعة اقسام شروط محرمة في الشرع وشروط  
مكروهة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وشروط تنضمّن ترك ما هو احب الى الله  
تعالى ورسوله وشروط تنضمّن فعل ما هو احب الى الله تعالى ورسوله ، فالاقسام الثلاثة  
الاول لاهرمة لها ولا اعتبار والقسم الرابع هو الشرط المتبع الواجب الاعتبار وبالله  
التوفيق ، وقد ابطال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الشروط — الثلاثة — كلها بقوله :

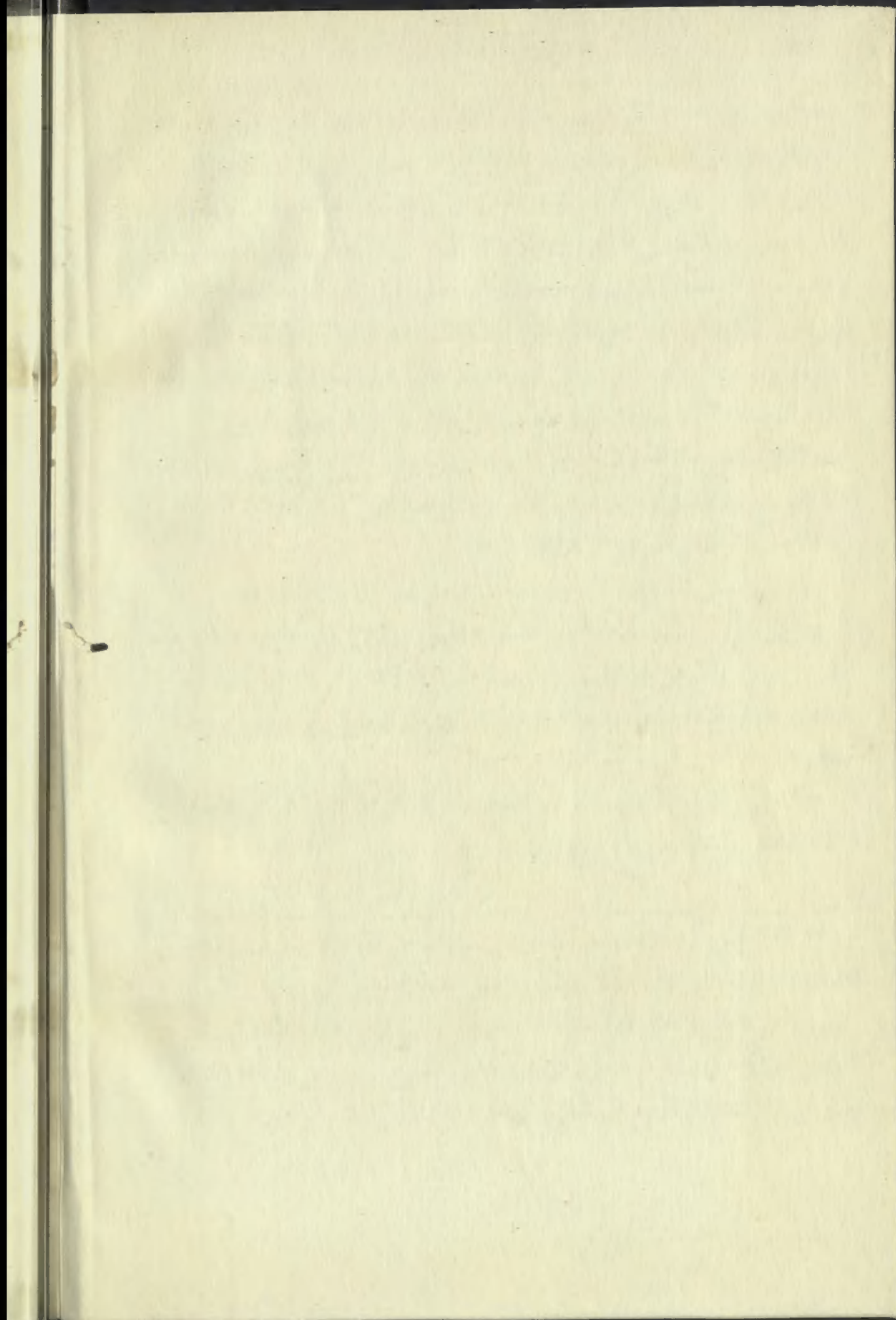
ولا يجوز اطلاقه في الفتيا في اسم مشترك اجماعاً بل عليه التفصيل في الجواب ، فلو  
 سئل المفتي هل له الاكل في رمضان بعد طلوع الفجر الا بعد ان يقول : يجوز بعد الفجر  
 الأول لا الثاني . وارسل الامام ابو حنيفة الى ابي يوسف يسأله عن دفع ثوباً الى  
 قمار فتصره وجعله حل له اجرة ان داد وسلك الى ربه وقال ابو حنيفة ان قال ابو  
 يوسف نعم اولاً خطأ ففطن ابو يوسف وقال ان قصرد قبل جمرده لله الاجرة لانه  
 قصره لربه وان قصره بعد جمرده لا اجرة لانه قصره نفسه . ( و أ ل ) ابو الطيب  
 الطبري قوماً من أصحابه عن بيع رجل ثمر برطل ثمر فقالوا يجوز فخطأهم فقالوا لا فخطأهم  
 فقال : ان تساويما كذا جاز : فهذا يوضح خطأهم المطلق في كل ما يحتمل التفصيل  
 ولا يجوز المفتي ولا لغيره تتبع الحيل الهرة والمكرومة ولا تتبع الرخص لمن اراد  
 نفع فان تتبع ذلك فسق وحره استنفاراه ، وان حسن قصد المفتي في حيلة جائزة لاشبهة  
 فيها ولا مفسدة لخاص المستفتي بها من حرج جاز

والمستفتي العمل بخط المفتي وان لم يسمع الفتوى من لفظ اذا عرف انه خطه  
 وحقيق بالمفتي ان يكسر من هذا المنة النبوي « اللهم رب جبريل وميكائيل والاسرافيل  
 فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة ان تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه  
 يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدينا من تشاء الى صراط  
 مستقيم »

هذا ما يسر المولى بفضل جمعه ان عدة مصنفات ، كما ظهر في الزوايا فيها في الاصل  
 او الالمقات ، والمقام جدير بالناية ، لذوي المراقبة ، والله ولي العداية ،  
 دمشق : جمال الدين الثاني

من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد وما رده رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجوز لاحد  
 اعتباره ولا الزامه ، وتفيذه ، ومن تفطن لتفاصيل هذه الجملة التي هي من لوازم الايمان  
 تخص بها من آصار واخلال في الدنيا وانم وعتوبة وتقص ثواب في الآخرة وبها  
 التوفيق : وذكر قبل ان قولهم : شرط الوائف كنس الشارع : ليس على اطلاقه وانما  
 ينزل على هذا التفصيل فارجع الى تفصيله في الجزء الثالث من اعلام الموقعين







349.297:K19fA:c.1

القاسمي، جمال الدين محمد بن محمد

...الفتوى في الاسلام

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01023001



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT

349.297  
K198A  
C.1